



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثاني عشر - أغسطس 2020

تحديث توقعات النمو الاقتصادي والتضخم

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

من المتوقع وفق تقديرات المنظمات الدولية انكماش **الاقتصاد العالمي** بنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 8 في المائة في عام 2020 في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد وما نتج عنها من تراجع غير مسبوق لمستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة، وارتداد للمكاسب المحققة على صعيد التنمية البشرية. يواجه التعافي الاقتصادي العالمي العديد من التحديات من أهمها المخاوف من حدوث موجة ثانية أو ثالثة من الوباء، واحتمالات تفاقم مستويات المخاطر في الأسواق المالية، وحدث أزمة مديونية في ظل التصاعد غير المسبوق لمستويات الديون في الوقت الذي تتراد فيه مخاطر عدم القدرة على السداد سواء بالنسبة للحكومات أو الأفراد أو الشركات.

تشير التقديرات في **أسواق النفط الدولية** إلى أنه من المتوقع انخفاض معدل نمو الطلب على النفط خلال عام 2020 بما يقارب 9 مليون برميل يومياً نتيجة الجائحة وهو ما سيستمر في فرض الضغوطات على أسواق النفط الدولية، فيما سيخفف الاتفاق الذي توصلت إليه منظمة الأوبك نسبياً من حجم هذه الضغوط على مستويات الأسعار العالمية للنفط ويمتص جانباً من الزيادة في مستويات فائض المعروض النفطي خلال عامي 2020 و2021.

في ظل هذه التطورات تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد سوف تؤدي إلى انخفاض كل من مستويات النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي. بناءً عليه، من المتوقع **انكماش الناتج المحلي الإجمالي** في الدول العربية بنسبة تقارب 4 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاض بنحو 7 نقاط مئوية مقارنة بتقديرات صندوق النقد العربي قبل انتشار الفيروس. في المقابل، من المتوقع تعافي تدريجي في عام 2021 مع توقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.6 في المائة.

من المتوقع أن يكون وقع الأزمة أشد على الاقتصادات العربية المصدرة للنفط التي من المتوقع أن تسجل انكماشاً بحدود 4.7 في المائة خلال عام 2020، في حين من المتوقع انكماش أقل للاقتصادات العربية المستوردة للنفط التي من المتوقع أن يسجل ناتجها المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 2.0 في المائة العام الجاري. على مستوى الدول العربية فرادى، من المتوقع انكماش كافة الاقتصادات العربية فيما عدا الاقتصاد المصري الذي من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 2 في المائة العام الجاري مقابل نمو متوقع بنسبة 6 في المائة قبل انتشار الجائحة.

بهدف مواجهة السريعة للتداعيات الناتجة عن الفيروس، تبنت الحكومات العربية ممثلة في كل من البنوك المركزية، ووزارات المالية حزم تحفيزية لدعم النشاط الاقتصادي تقارب قيمتها 231.6 مليار دولار حتى تاريخه تضمنت عدد من التخفيضات لتعزيز الإنفاق على الصحة، ودعم القطاعات الاقتصادية، والفئات المتضررة وتقوية مسارات التعافي الاقتصادي.

تأثر **المستوى العام للأسعار** في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بعدد من العوامل، حيث أثرت جائحة كورونا على مستوى المعروض من السلع بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، فيما يفرض اتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي للسلع الانتقائية ضغوطات تضخمية على المستوى العام للأسعار في هذه الدول. إضافة إلى ذلك، تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتطورات الداخلية غير المواتية وتأثيرها على أسعار السلع والخدمات. من ناحية أخرى، واكب ذلك تواصل الضغوط التضخمية الناتجة عن التراجع الكبير المسجل في قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الأجنبية كانعكاس للتحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان، وهو ما نتج عنه ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة وارتفاع ملموس لمعدلات التضخم. كمحصلة لتلك التطورات المذكورة، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى حوالي 8.8 في المائة عام 2020، فيما يتوقع انخفاض معدل التضخم ليسجل حوالي 6.3 في المائة العام المقبل.

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار الثاني عشر - أغسطس 2020

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية.....	3
اتجاهات النمو العالمي.....	3
أسعار الفائدة والصراف.....	5
التجارة الدولية.....	7
المخاطر الاقتصادية.....	7
ثانياً: تحديث توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية (2020-2021).....	11
النمو الاقتصادي.....	11
اتجاهات تطور الأسعار المحلية.....	33
ثالثاً: الملاحق الإحصائية.....	40
اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية.....	40
اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية.....	41

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد التي تسببت في ضرر بالغ لمستويات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وهبطت بمستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين ومستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى أدنى مستوياتها، وهو ما يتوقع في ضوءه انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 8 في المائة وفق تقديرات المنظمات الدولية وخسارة الاقتصاد العالمي لما يتراوح بين 8 إلى 12 تريليون دولار خلال عامي 2020 و2021.

إزاء هذه الأزمة هبت المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات مجموعة العشرين لتبني حزم إنقاذ واسعة النطاق للحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في دوامة الركود الاقتصادي، وتم تبني سياسات نقدية ومالية توسعية غير مسبوقة في إطار حزم تحفيزية قدرت قيمتها بنحو 14 تريليون دولار ساهمت في التخفيف من التبعات السلبية الناتجة عن الجائحة على كل من الأفراد والشركات وسعت إلى تمهيد الطريق للتعافي الاقتصادي، وساعد على ذلك اتجاه العديد من الدول إلى تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة في القطاعات المختلفة وإعادة فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي. بيد ذلك لا تزال المخاوف المرتبطة بالجائحة تخيم بظلالها على الاقتصاد العالمي، وتضعف من مسارات التعافي المرتقبة لاسيما في ظل احتمالات أن يشهد العالم موجة ثانية أو ثالثة من الركود الاقتصادي. كما لا يزال الاقتصاد العالمي أسيراً لعدد من مشطبات النمو ومن أهمها استمرار التوترات التجارية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد الدولية، وتراجع مسارات التقدم المحقق على صعيد التنمية البشرية، والانخفاض التاريخي في معدلات الإنتاجية. تستلزم مواجهة هذه التحديات جهود غير مسبوقة على صعيد السياسات، وتكاتف دولي للوصول إلى تفاهات داعمة لتعافي الاقتصاد العالمي والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة وشمولية وإنصافاً للنمو الاقتصادي.

اتجاهات النمو العالمي

أصدر صندوق النقد الدولي⁽¹⁾ في شهر يونيو الماضي تحديثاً لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي توقع فيه انكماش الاقتصاد العالمي بنحو 4.9 في المائة في عام 2020، وهو ما يعني مستويات انكماش تفوق تلك المتوقعة في شهر أبريل الماضي بنحو 1.9 نقطة مئوية. عزى الصندوق ذلك إلى الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 بأكثر مما كان متوقفاً في السابق. في حين توقع التقرير تعافي تدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي ومعاودة الاقتصاد العالمي النمو بنسبة 5.4 في المائة في عام 2021. في هذا الإطار، أشار التقرير إلى أن التأثير السلبي الحاد للجائحة على الأسر منخفضة الدخل يهدد التقدم الكبير الذي تحقق في الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم منذ تسعينيات القرن الماضي.

بالمقارنة بتوقعات أبريل، ترتبط موجات الركود الأعمق بحالة عدم اليقين وبالأوضاع الراهنة لتقشي فيروس كورونا المستجد. ففي الاقتصادات التي تشهد انخفاضاً في معدلات الإصابة، يعكس تباطؤ العودة للانعاش استمرار عمليات التباعد الاجتماعي خلال النصف الثاني من عام 2020. أما بالنسبة للاقتصادات التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الإصابة وتكافح من أجل السيطرة على الفيروس فإن عمليات الإغلاق سوف تلحق خسائر إضافية بالنشاط الاقتصادي.

أوضح التقرير أهمية استمرار السياسة النقدية التوسعية وإجراءات السياسة الأخرى التي تستهدف وقاية الأسر من خسائر الدخل باتخاذ إجراءات كبيرة وموجهة بدقة إلى جانب

توفير الدعم للشركات التي تعاني من تبعات القيود الإلزامية المفروضة على أنشطتها. كما يجب أن يكون التراجع عن تقديم الدعم الموجه تدريجياً وبما يتماشى مع التقدم في مسار التعافي، وأن توفر السياسات دفعة تحفيزية لزيادة الطلب وتيسير وتخفيف إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاعات الاقتصادية التي يرجح أن تخرج من الجائحة أصغر حجماً رغم ما تلقته من موارد داعمة.

فيما يتعلق بالأولويات على صعيد السياسات، أشار التقرير إلى أهمية التعاون متعدد الأطراف لضمان توفر السيولة بشكل عاجل للبلدان التي تواجه أزمات صحية ونقصاً في التمويل الخارجي، بما في ذلك عن طريق تخفيف أعباء الديون والتمويل من خلال شبكة الأمان المالي العالمية. بخلاف الجائحة، يجب أن يتعاون صناع السياسات كذلك لتسوية التوترات التجارية والتقنية التي تهدد التعافي المنشود من أزمة كوفيد-19.

في السياق ذاته، أشار البنك الدولي⁽²⁾ في شهر يونيو من عام 2020 في إطار تحديثه لتوقعات النمو العالمي، إلى أن جائحة كوفيد-19 أحدثت صدمة أدت إلى أعمق ركود عالمي منذ عقود نتيجة الإغلاق العالمي (Global Lockdown) مادعا البنك الدولي لتوقع انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020. كما توقع البنك الدولي تقلص نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام في معظم الاقتصادات الناشئة والنامية. سيُمثّل ذلك أشد كساد عرفه العالم منذ الحرب العالمية الثانية، استناداً إلى العدد الكبير من اقتصادات العالم التي ستشهد تراجعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج منذ عام 1870.

² World Bank, (2020). "Global Economic Prospects", June.

¹ IMF (2020), "World Economic Outlook Update", June.

الجنسين حيث إن غياب نمو شامل عمق الشعور بالاستياء، فتعالت الأصوات المُنادية بالتغيير في جميع أنحاء العالم.

في السياق ذاته، تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁴⁾ انكماش النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة 6 في المائة في عام 2020، وارتفاع البطالة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 9.2 في المائة من 5.4 في المائة في عام 2020، كنتيجة لأثر الجائحة استناداً إلى فرضية توقع أن يشهد العالم موجة واحدة فقط من انتشار الفيروس ونجاحه في تفادي موجات أخرى من انتشار الوباء خلال النصف الثاني من العام.

من جهتها، توقعت منظمة العمل الدولية فقدان متوقع لنحو 14 في المائة من ساعات العمل (ما يعادل 400 مليون فرصة عمل بدوام كامل) خلال الربع الثاني من عام 2020. في هذا الإطار توقعت المنظمة فقدان نحو 37.5 في المائة من الوظائف في القطاعات المُهددة بشكل كبير بأثر الأزمة⁽⁵⁾. على مستوى كامل العام، توقعت المنظمة وفق الفرضية الأساسية التي تفترض حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي ينسجم مع التوقعات القائمة ورفع القيود المفروضة وتعافي الاستهلاك والاستثمار، انخفاض في ساعات العمل بنسبة 4.9 في المائة (أي ما يعادل 140 مليون وظيفة بدوام كامل). في حين من المتوقع، وفق أكثر الفرضيات تشاؤماً حدوث موجة جديدة من جائحة كوفيد-19 وعودة القيود التي من شأنها أن تبطئ الانتعاش إلى حد كبير، مما يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل بنسبة 11.9 في المائة (أي 340 مليون وظيفة بدوام كامل).

أشارت المنظمة على وجه الخصوص إلى أن نصف العمالة على مستوى العالم (1.6 مليار عامل في القطاع غير الرسمي) مهددين بخطر فقدان الوظائف بخلاف المتوقع للوظائف في القطاع الرسمي.

أسواق السلع الأساسية

كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود (البنزين ووقود الطائرات) في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط.

بناءً عليه، من المتوقع انخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو 8.9 في المائة في عام 2020، في حين من المتوقع انخفاض مستويات المعروض النفطي من دول خارج أوبك بنحو 3.26 مليون برميل يومياً. عليه، من المتوقع أن يُسجل الإنتاج لدول الأوبك نحو 23.8 مليون برميل يومياً في عام 2020 بانخفاض 5.6 مليون برميل يومياً عن عام 2019⁽⁶⁾.

من المتوقع انكماش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7 في المائة هذا العام جراء الاضطرابات الشديدة التي أصابت جانبي العرض والطلب المحليين، والتجارة، والتمويل. فيما تُشير التوقعات إلى أن اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ستشهد انكماشاً نسبته 2.5 في المائة هذا العام، وهو أول انكماش لها كمجموعة منذ 60 عاماً على الأقل. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6 في المائة متسبباً في سقوط الملايين في براثن الفقر المُدقع هذا العام.

من جانبها، توقعت الأمم المتحدة⁽³⁾ في شهر مايو 2020، انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2 في المائة عام 2020 كمحصلة لانكماش متوقع للنتائج في الاقتصادات المتقدمة والدول النامية بنحو 5 في المائة و0.7 في المائة على التوالي في عام 2020. من ناحية أخرى، قدرت المنظمة الخسائر المتراكمة جراء التداعيات السلبية للوباء بحوالي 8.5 تريليون دولار أمريكي. أطلق الوباء العنان لأزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم. كما شلت عمليات الإغلاق، وإغلاق الحدود الوطنية التي فرضتها الحكومات عدد من الأنشطة الاقتصادية في جميع المجالات، مما أدى إلى تسريح ملايين العمال في جميع أنحاء العالم. وهو ما دفع الحكومات إلى تبني تدابير تحفيز مالي تعادل حوالي 10 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لمكافحة الوباء والتقليل من أثر الانكماش الاقتصادي.

أشارت المنظمة إلى أن العديد من الدول النامية لا تزال تواجه خسائر في الناتج وتحديات فيما يتعلق بالحد من الفقر في ظل تراجع متوسط الدخل الحقيقي في ثلث الدول النامية التي يبلغ عدد سكانها 870 مليوناً من سكان العالم، بما في ذلك دول مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا. كما أشارت المنظمة إلى التحديات التي تواجه الدول النامية على صعيد توفير التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ارتفاع مدفوعات الفائدة خلال العقد الماضي في 70 في المائة من هذه الدول بما أثر سلباً على التمويل الموجه إلى الأغراض التنموية. وبما أن آثار الوباء وتدبير الاحتواء أصابت الاقتصادات المتقدمة ومن بينها اقتصادات منظمة التعاون والتنمية، فقد أدى ذلك إلى انخفاض في النشاط وفقدان وظائف لم يسبق له مثيل. فقد كان عدد ساعات العمل في بعض الدول أقل بعشر مرات، مقارنة بالأشهر القليلة الأولى من الأزمة المالية في عام 2008.

من حيث الأولويات على صعيد السياسات، شدد التقرير على أهمية أن يتجاوز صانعو السياسات التركيز الضيق على مجرد تعزيز نمو الناتج المحلي، وإيلاء أهمية أكبر للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة لتحسين التعليم ودعم فرص الشمول لكافة الفئات. إضافة إلى ضرورة "اتباع مزيج سياسات أكثر توازناً"، والمزيد من الاندماج الاجتماعي، والمساواة بين

⁴ OECD, (2020). "OECD Economic Outlook", June.

⁵ منظمة العمل الدولية، (2020). "الإصدار الخامس من تقرير "مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل"، يونيو.

⁶ OPEC, Ibid, July.

³ United Nations (2020), "World Economic Situation and Prospects: Mid-year update", Department of Economic and Social Affairs Economic Analysis, May.

بينما توقع البنك الدولي تراجعاً أكبر لمستويات الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2020 بنسبة تقارب 48 في المائة، وتحسنها بنسبة 19 في المائة في عام 2021 (8) (9).

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية يؤثر على دقة التوقعات وتتباين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، ومؤخراً التطورات المرتبطة بفيروس كورونا.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، شهدت أسعار السلع الأساسية كلها تقريباً انخفاضاً حاداً خلال الربع الثاني من العام مع تفاقم جائحة "كوفيد-19". من المتوقع أن تنخفض أسعار المعادن بأكثر من 13 في المائة في عام 2020، قبل أن تتعافى في عام 2021، في حين من المتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية مستقرة بشكل عام. تخضع توقعات الأسعار لمخاطر كبيرة نظراً لتأثير "كوفيد-19" على أسواق السلع الأساسية بما يفوق الانخفاض المسجل خلال الأزمات السابقة⁽¹⁰⁾.

أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية غير المسبوقة على موقف السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2020 في أعقاب انتشار جائحة كورونا، وتزايد مخاطر الوقوع في براثن ركود اقتصادي ممتد الوتيرة، ساعد على ذلك بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة في عدد كبير من هذه الدول. على الرغم من أن هذا الموقف التيسيري للسياسة النقدية قد ساهم في استقرار نسبي للأسواق المالية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، إلا أنه قد عمل من جهة أخرى على زيادة حجم المديونية العالمية لاسيما مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات، وزاد من حجم الهشاشة المالية في عدد من هذه الاقتصادات.

شهد الربع الأول من عام 2020 اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تنفيذ جولتين من خفض الفائدة للحيلولة دون تأثير الاقتصاد الأمريكي بالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا ليهبط بذلك سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنحو 150 نقطة أساس ليصل إلى ما يتراوح بين 0 إلى 0.25 نقطة مئوية في خطوة تستهدف دعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد. كما قرر المجلس في اجتماعه الذي عقد يوم 16 مارس زيادة حجم الأوراق المالية الحكومية المُشترَأة في إطار برنامج التيسير الكمي، وزيادة حجم

في هذا السياق، يُشار إلى أنه قد تم خلال اجتماع دول منظمة الأوبك المُتعقد في شهر أبريل مع منتجي النفط الأساسيين خارج المنظمة التوصل إلى اتفاق لخفض كميات المعروض النفطي على نطاق أوسع من نطاق الاتفاق السابق لخفض الإنتاج النفطي المبرم بنهاية عام 2016 سواءً من حيث كميات خفض الإنتاج التي تم الاتفاق عليها، أو من حيث عدد الدول المنضمة للاتفاق.

يأتي هذا الاتفاق في ظل الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة انتشار فيروس كوفيد-19 بهدف تقليل المعروض النفطي، وتخفيف الضغوطات السعرية، والحيلولة دون المزيد من تراجع أسعار النفط الدولية في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب تزامناً مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالمياً.

بناءً عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل 24 شهراً لخفض كميات الإنتاج النفطي يبدأ في شهر مايو 2020 ويستمر حتى أبريل من عام 2022. حسب البيانات المُعلنة تم الاتفاق على خفض الإنتاج يواقع 9.7 مليون برميل يومياً في المرحلة الأولى (الفترة مايو-يونيو 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يومياً في المرحلة الثانية (الفترة يوليو-ديسمبر 2020)، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يومياً في المرحلة الثالثة (الفترة يناير 2021 وحتى أبريل 2022).

بالنسبة لمستويات الأسعار العالمية للنفط، فقد عاودت الأسعار العالمية للنفط الارتفاع بداية من شهر يونيو ويوليو مدعومة باتفاق تعديل كميات الإنتاج لتصل إلى 37.1 و43.2 دولاراً للبرميل، ذلك في مقابل انخفاض قياسي لمستويات الأسعار سُجل في شهر أبريل من عام 2020. يمثل التحسن المُسجل في شهر يوليو ارتفاعاً بنسبة 134 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة في شهر أبريل التي مثلت انخفاضاً قياسيماً مع هبوطها إلى نحو 17.7 دولاراً للبرميل وفق بيانات منظمة الأوبك. على أساس سنوي سجلت الأسعار العالمية للنفط مستوى بلغ 39.4 دولاراً للبرميل خلال الفترة (يناير-يوليو) 2020، بانخفاض بلغت نسبته 38 في المائة مقارنة بمستويات أسعار النفط المُسجلة في عام 2019.

من ناحية أخرى، عاودت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الاتجاه نحو الارتفاع في شهر مايو في ظل التفاؤل بشأن توقعات سوق النفط العالمية، والتوقعات بالمزيد من الانتعاش في الطلب على النفط مع رفع إجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كوفيد-19 في العديد من الاقتصادات الرئيسية.

في هذا الصدد، توقع صندوق النقد الدولي⁽⁷⁾ تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 41 في المائة في عام 2020، ومعاودتها الارتفاع بنسبة تقارب 4 في المائة خلال عام 2021 لتصل إلى 36.2 و37.5 دولاراً للبرميل دولاراً للبرميل خلال تلك الفترة.

9 ذلك بما يمثل أسعار العقود المستقبلية للمتوسط البسيط لأسعار ثلاث خامات نفطية تشمل خام برنت وغرب تكساس وخام الفاتح دبي.

10 World Bank (2020), Commodity Markets Outlook, April 2020

7 IMF, (2020). "World Economic Outlook Update?", Jun.

8 World Bank, (2020). "Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges", Jan.

سعيها للوصول إلى التضخم المستهدف في حدود 2 في المائة بالإضافة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا. كما صوتت اللجنة بالإجماع لصالح الاستمرار في برامج التيسير الكمي التي انتهجها البالغ قيمتها 200 مليار جنيه إسترليني مخصصة لشراء السندات الحكومية وسندات الشركات غير المالية. بالإضافة إلى ذلك، صوتت اللجنة بأغلبية 8 أصوات مقابل صوت 1 لصالح زيادة المستهدف من السندات الحكومية البريطانية المشتراة، الممولة من إصدار احتياطات البنك المركزي، بمقدار 100 مليار جنيه إسترليني إضافية، ليرتفع إجمالي برنامج مشتريات الأصول إلى 745 مليار جنيه إسترليني¹⁵

كذلك، لا يزال البنك المركزي الياباني بعيداً عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدل التضخم عند أقل من نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة وتداعيات فيروس كورونا. بناءً عليه، قرر البنك المركزي الياباني في اجتماعه المنعقد في شهر يوليو من عام 2020 مواصلة السياسة النقدية التيسيرية الكمية والنوعية، إلى جانب التحكم في منحنى العائد إلى حين بلوغ هدف رفع معدل التضخم مستوى 2 في المائة. كما اتخذ مجموعة من القرارات لدعم التعافي الاقتصادي من بينها شراء السندات الحكومية دون وضع حد أقصى، لتظل عائدات السندات لأجل 10 سنوات عند مستوى صفر تقريباً. علاوة على الاستمرار في تعزيز استثمارات البنك في الصناديق المتداولة بنحو 12 تريليون ين، والصناديق العقارية اليابانية بنحو 180 مليار ين. فيما يخص سندات الشركات والأوراق المالية سيئقي البنك على عمليات الشراء عند نحو 2 تريليون ين للشركات، و3 تريليون ين للأوراق المالية.

في الوقت الحاضر، سيراقب البنك عن كثب تأثير تداعيات الجائحة ولن يتردد في اتخاذ تدابير إضافية من شأنها تخفيف الأثر السلبي للجائحة إذا لزم الأمر، كما من المتوقع أن تبقى معدلات الفائدة قصيرة وطويلة الأجل عند مستوياتها الحالية أو انخفاضها إلى ما دون هذه المستويات.

من جهته، قرر بنك الشعب الصيني في شهر يونيو الماضي الإبقاء على سعر الإقراض دون تغيير للشهر الثاني على التوالي بعد قرار البنك بإبقاء سعر فائدة الإقراض للقروض متوسطة الأجل ثابتاً.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها، شهدت قيمة الدولار ارتفاعاً كبيراً مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال شهر مارس الماضي مع ارتفاع المخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية للجائحة، فيما اتجهت قيمته نحو التراجع في أعقاب ذلك لاسيما خلال شهري يونيو ويوليو. يعكس التراجع الأخير لقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى انتعاش الآمال بشأن

مشترياته من الأوراق المالية المضمونة برهونات بما لا يقل عن 200 مليار دولار⁽¹¹⁾.

في ضوء هذه التطورات، قررت لجنة السياسة النقدية في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الحفاظ على النطاق المستهدف فائدة الأموال الفيدرالية عند مستوى يتراوح ما بين 0 إلى 0.25 في المائة في اجتماعها المنعقد في العاشر من يوليو من عام 2020. تتوقع اللجنة الإبقاء على سعر الفائدة بحدود هذا النطاق المستهدف حتى تثق في أن الاقتصاد قد تجاوز التبعات السلبية للجائحة وأنه يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التوظيف القصوى واستقرار الأسعار⁽¹²⁾. كما ستواصل اللجنة رصد آثار المعلومات الواردة على التوقعات الاقتصادية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالصحة العامة، وكذلك التطورات العالمية والضغط التضخمي وستستخدم أدواتها وتعمل حسب الحاجة لدعم الاقتصاد. كما ستقوم اللجنة بتقييم الظروف الاقتصادية المحققة والمتوقعة بالنسبة لهدف السياسة النقدية المتمثل في الوصول إلى معدلات البطالة المتلي، وهدف التضخم المتمثل في بلوغ نسبة 2 في المائة.

في هذا السياق، عدل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر يوليو برنامج الإقراض الرئيس للمؤسسات في القطاع الحقيقي (Main street lending program) بما يوفر وصول أكبر إلى الائتمان لهذه المؤسسات للتخفيف من التبعات الناتجة عن الجائحة ودعم التعافي الاقتصادي.

من جهته، قرر البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المنعقد خلال شهر يوليو الإبقاء على سعر فائدة عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الإيداع دون تغيير عند مستوى 0.00 في المائة و0.25 في المائة و-0.50 في المائة على التوالي. من المتوقع بقاء أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي عند مستوياتها الحالية أو انخفاضها إلى حين اقتراب توقعات التضخم من المستوى المستهدف البالغ 2 في المائة وهو ما يزال مستوى صعب بلوغه في الأجل القصير⁽¹³⁾.

يُشار إلى أن البنك كان قد قرر في شهر يونيو من عام 2020 زيادة حجم برنامج التيسير الكمي بمقدار 600 مليار يورو ليصل إلى 1350 مليار يورو، وهو ما يعني المزيد من تيسير السياسة النقدية لدعم القطاع الحقيقي خاصة الأسر والشركات. كما تقرر مد العمل ببرنامج شراء الأصول حتى شهر يونيو من عام 2021 على الأقل⁽¹⁴⁾.

في بريطانيا، صوتت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا المركزي بالإجماع على الحفاظ على سعر الفائدة عند مستوى 0.1 في المائة خلال النصف الأول من العام الحالي ذلك في

¹⁴ European Central Bank, Ibid, July.

¹⁵ Bank of England (2020), "Monetary Policy Summary and minutes of the Monetary Policy Committee meeting", June.

¹¹ Federal Reserve Board, (2020). "Press Releases", March.

¹² Federal Reserve Board, Ibid. July.

¹³ European Central Bank, (2020). "Monetary policy decisions press releases", July.

- تصاعد المديونية العالمية وتزايد مستويات الهشاشة المالية

شهدت المديونية العالمية ارتفاعاً غير مسبوق خلال شهر مارس من عام 2020 في أعقاب لجوء حكومات دول العالم إلى تبني حزم ضخمة للتحفيز الاقتصادي لمجابهة تفشي جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى نمو كبير لمستويات الاقتراض الداخلي والخارجي في العديد من دول العالم. بناءً عليه، ارتفعت المديونية العالمية بنحو 2.1 تريليون دولار في شهر مارس الماضي بما يمثل أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في حجم الدين العام خلال الفترة (2017 - 2019) البالغة 0.9 تريليون دولار. كذلك تشير التوقعات إلى إمكانية ارتفاع المديونية العالمية كنسبة إلى الناتج من 322 في المائة في عام 2019 إلى 342 في المائة خلال عام 2020، ذلك مع الأخذ في الحسبان حجم القروض الواجب سدادها خلال العام البالغ قيمتها حوالي 20 تريليون دولار (يشكل من بينها نصيب الأسواق الناشئة نحو خمس هذه المستويات)، حيث قد تلجأ بعض الحكومات إلى الاقتراض لسداد هذه المديونيات⁽¹⁷⁾.

يعتبر تصاعد المديونية العالمية وتزايد مستويات الهشاشة المالية من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي حالياً. في هذا السياق، تكمن خطورة مشكلة تراكم الديون العالمية في الارتفاع غير المسبوق في مديونية القطاع غير المالي (الأسر والشركات)، خاصة في اقتصادات السوق الناشئة. حيث تضاعفت مديونية القطاع غير المالي مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2008، في الوقت الذي تراجعت فيه مستويات جودة الديون، مما يهدد بتزايد المخاطر المالية⁽¹⁸⁾. بالتالي، فإن أي تباطؤ في الاقتصاد العالمي أو المزيد من تعمق موجات الركود الاقتصادي يُمكن أن يؤثر سلباً على قدرة الأسر والشركات على سداد ديونها، وقد يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار الأصول، واضطرابات في الأسواق المالية في اقتصادات الأسواق الناشئة تقوض مسارات التعافي.

- فقدان مكاسب التنمية المحققة على مدار العقود الماضية

نتج عن الجائحة خسارة العالم لجانب من مكاسب التنمية البشرية المحققة على مدار العقود السابقة، حيث أثرت الجائحة سلباً على ثلاثية أبعاد التنمية البشرية الثلاث ممثلة في التعليم والصحة ومستويات المعيشة في كل بلدان العالم. ف لأول مرة يسجل مؤشر التنمية البشرية الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقياسه منذ عام 1990 تراجعاً في عام 2020 بما يعكس التأثير الحاد للجائحة

التعافي الاقتصادي العالمي لاسيما في الصين، وكذلك بقاء العائدات على السندات الأمريكية عند أدنى مستوياتها.

التجارة الدولية

نتج عن جائحة كوفيد-19 ضرر بالغ لمستويات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية في العديد من مراكز إنتاج مدخلات الإنتاج العالمية وهو ما عمق من اتجاهات الركود التي يشهدها العالم سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

في هذا الإطار، تتوقع منظمة التجارة العالمية، تراجع التجارة العالمية في السلع هذا العام بسبب جائحة مرض كوفيد-19 بنسبة تتراوح ما بين 13 إلى 32 في المائة في عام 2020، في حين من المتوقع تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21 و24 في المائة العام المقبل شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية، والتغلب على التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف، والسيطرة على معدلات تفشي المرض⁽¹⁶⁾.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بأفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يأتي على رأسها:

- احتمال تعرض العالم لموجة ثانية أو ثالثة من الوباء

يعتبر احتمال تعرض العالم لموجة ثانية أو ثالثة من الوباء من أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي. فعلى الرغم من أنه من المستبعد في حالة حدوث تكرار هذه الموجات أن يشهد العالم مُجدداً حالات إغلاق كلي أو جزئي واسعة النطاق على النحو الذي شهده خلال النصف الأول من عام 2020، إلا أن هذا الأمر سوف ينتج عنه ضرر بالغ لمستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين، وسوف يعمق الركود العالمي، ويجعل من الصعوبة بمكان إدراك مسارات التعافي المأمولة. في هذا السياق، تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إمكانية تعمق مستويات الركود المتوقعة للاقتصاد العالمي في هذه الحالة إلى نحو 7.6 في المائة هذا العام، قبل أن يرتفع بنسبة 2.8 في المائة في عام 2021. ووفق هذه الفرضية من المتوقع تضاعف معدل البطالة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريباً إلى 10 في المائة مع القليل من الانتعاش في الوظائف بحلول عام 2021.

¹⁷ IIF (2020). "Global Debt Monitor: COVID-19 Lights a Fuse", April 2020

¹⁸ OECD, (2018). "Global Economic Outlook", May.

¹⁶ WTO, (2020). "Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy", April.

واشتدت وطأتها، أن يقوض آفاق نمو الإنتاجية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

على مستويات التنمية البشرية في كل بلدان العالم. وعلى خلاف الأزمات التي شهدتها العالم خلال الثلاثين عاماً الماضية التي رغم كونها قد أثرت سلباً على مستويات التنمية البشرية، إلا أن تلك المعدلات ظلت تحقق مكاسب عاماً تلو الآخر على صعيد المتوسط العالمي.

في هذا الإطار، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الانتكاسات التي حدثت في مجال التنمية البشرية بسبب جائحة كوفيد-19 لم يشهد لها العالم مثيلاً منذ الثمانينيات، حيث تسببت في خسائر بالغة لمستويات التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، تسبب إغلاق المدارس لوقف انتشار جائحة كوفيد-19 في تخلف نحو 60 في المائة من أطفال العالم عن التعليم.

ومع إغلاق الفصول الدراسية، والتفاوتات الكبيرة في الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت، تُظهر تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 86 في المائة من الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي، في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، أصبحوا فعلياً خارج مقاعد الدراسة، مقارنة بنحو 20 في المائة فقط في البلدان ذات مستويات التنمية العالية⁽¹⁹⁾.

- انخفاض الناتج المحتمل الوصول إليه وتراجع مستويات الإنتاجية

علاوة على المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في الأجل القصير، هناك عدد من المخاطر التي تؤثر على مسارات نمو الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط والطويل التي لا يجب تجاهلها ومن أهمها التراجع القياسي في مستويات الإنتاجية لا سيما فيما يتعلق بإنتاجية عنصر العمل.

في هذا الإطار أشار البنك الدولي⁽²⁰⁾ إلى تراجع ملموس وممتد زمنياً لمعدل نمو الإنتاجية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة على مدى العشرين سنة الماضية. بناء على أدلة وشواهد من الأوبئة السابقة وموجات الركود العميق، يُمكن أن تؤدي جائحة كورونا إلى المزيد من خفض إنتاجية العمل لسنوات قادمة ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات.

تجدر الإشارة إلى أن العوامل التي حفزت نمو الإنتاجية في العقود السابقة مثل نمو عدد السكان في سن العمل، والتحصيل العلمي، ونمو سلاسل القيمة العالمية، قد تلاشى أو تراجع تأثيرها منذ الأزمة المالية العالمية. علاوة على ذلك، من شأن انهيار التجارة العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية خلال جائحة كورونا، التي طال أمدها

²⁰ البنك الدولي، (2020). "الإنتاجية العالمية: الاتجاهات والدوافع والسياسات"، يوليو.

¹⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2020). "التنمية البشرية من منظور كوفيد-19: تقييم الأثر، تصور التعافي" الأمم المتحدة، مايو.

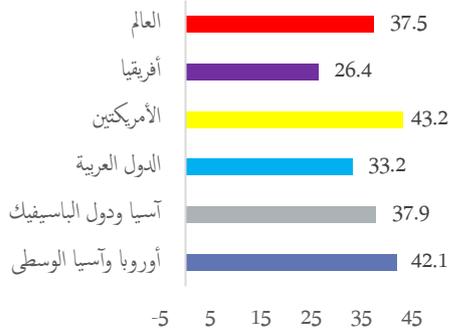
الافتراضات الأساسية للتقرير (21)

- **فيروس كورونا:** امتداد الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، مع ما يستتبعه ذلك من تأثير الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية بصدمات جانبية العرض والطلب، وتزايد مستويات عدم اليقين، وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين حتى نهاية عام 2020. سيأتي التأثير السلبي على النمو عبر قنوات العرض والطلب على حد سواء. فمن ناحية، ستؤدي إجراءات الحجر الصحي والمرض والمشاعر السلبية للمستهلكين والأعمال إلى خفض الطلب الكلي. من ناحية أخرى، سيؤدي إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد إلى اختناقات في الإمدادات تؤثر على مستويات المعروض لاسيما خلال النصف الأول من العام.
- **مسارات نمو الاقتصاد العالمي:** من المتوقع نمو محدود الوتيرة للاقتصاد العالمي نتيجة تأثير عدد من الدول بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس وما تقضي إليه من تباطؤ أكثر من المتوقع لمستويات الطلب الخارجي والتجارة الدولية. مع تعافي بطيء وبشكل تدريجي من انعكاسات انتشار الفيروس بما يتوافق مع مسار النمو المحتمل وفق حرف U، وبحيث يبدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي بداية من عام 2021.
- **التجارة الدولية:** تأثير كبير لانتشار فيروس كورونا على التجارة الدولية خلال عام 2020 سواء فيما يتعلق بالتبادلات التجارية السلعية أو الخدمية، وتعطل وإربك سلاسل الإمداد العالمية في العديد من البلدان وهو ما يتوقع على ضوءه تراجع مستويات التجارة الدولية السلعية والخدمية خلال عام 2020، وتعافيتها العام المقبل بافتراض انحسار أثر انتشار الفيروس في عام 2020.
- **الأسعار العالمية للنفط:** من المتوقع وفق التراجع المتوقع في مستويات نمو الطلب على النفط بسبب تداعيات فيروس كورونا، وما نتج عنه من انخفاض مستويات طلب بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على الوقود مثل قطاع الصناعة والطيران والتجارة في ظل اتجاه عدد كبير من الدول إلى فرض حظر واسع النطاق على انتقالات الأفراد أن تتسم الأسواق العالمية للنفط باستمرار تفوق مستويات المعروض النفطي خلال عام 2020. بناءً عليه، من المتوقع أن ينعكس ذلك على مستويات الأسعار التي من المتوقع أن تنخفض إلى مستويات تدور حول 40 دولاراً للبرميل وفق سلة خامات أوبك خلال عام 2020، مع ارتفاع متوقع للأسعار لتدور حول 45 دولار للبرميل خلال عام 2021 مع التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي العام المقبل.
- **توجهات السياسة النقدية:** من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسية ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على معاودة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف تمكين التخفيف من التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية المرتبطة عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية.

²¹ تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2020 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

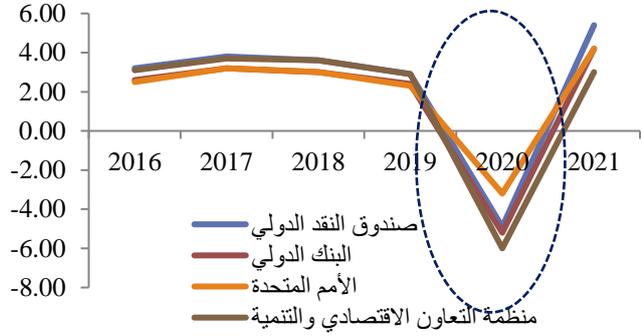
شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2020-2021)

فقدان نحو 37.5 في المائة من الوظائف في القطاعات المهتدة بشكل كبير بأثر الأزمة
نسبة الوظائف المهتدة بالفقدان في القطاعات المتأثرة بالأزمة في عام 2020 (%)



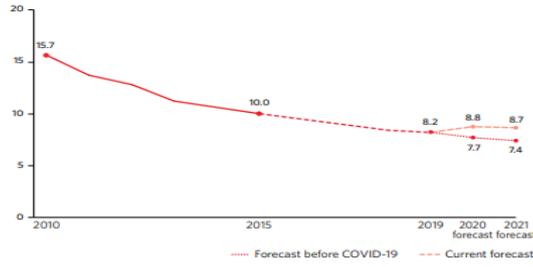
ILO, (2020). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Third edition Updated estimates and analysis ", Mar.

الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير بخسارة متوقعة للناتج بحدود 8 إلى 12 تريليون دولار عامي 2020 و2021
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي العالمي (في المائة)



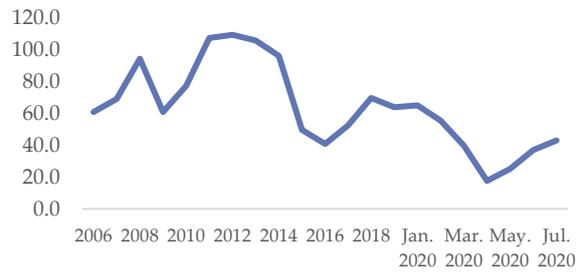
IMF, (2020). "World Economic Outlook", June.
WB, (2020) "Global Economic Prospects", June.
UN, (2020). "World Economic Situation and Prospects", June.
OECD, (2020). "OECD Economic Outlook," June.

خطر وقوع 70 مليون شخص تحت خط الفقر المدقع (1.9 دولار يومياً).
نسبة عدد السكان تحت خط الفقر المدقع بعد الجائحة (%)



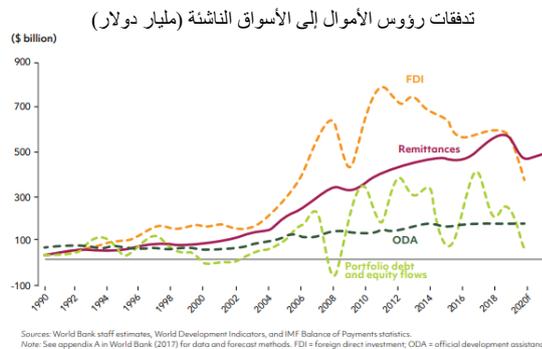
UN, (2020). "The Sustainable Development Goals Report 2020"

تعافي نسبي متوقع للأسعار العالمية للنفط في ظل صدمات الطلب الكلي واتفاق أوبك+
سعر برميل النفط وفق سلة أوبك (دولاراً للبرميل)



OPEC, (2020). "OPEC Price Basket", July.

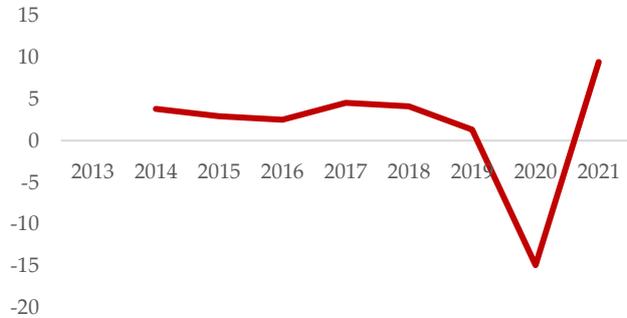
أدت الجائحة كذلك إلى تراجع كبير لتدفقات رؤوس الأموال إلى النامية والأسواق الناشئة



World Bank, (2020). "COVID-19 Crisis Through a Migration Lens", April.

كما يتوقع تأثر حاد لمستويات التجارة الدولية خلال عام 2020

معدل تغير حجم التجارة الدولية (في المائة)



UN, (2020). "World Economic Situation and Prospects", June.

ثانياً: تحديث توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2021-2020 النمو الاقتصادي (22)

من المتوقع أن يكون لوباء فيروس كوفيد - 19 تأثير سلبي عميق على الاقتصادات العربية حيث تساهم القطاعات المتأثرة بالإغلاق الكلي أو الجزئي بنحو 70 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية. من ناحية أخرى، تضرر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يساهم بحوالي 45 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وثالث العمالة الرسمية، بشدة من الأزمة الحالية. إضافة لذلك، ستتحمل الدول العربية المصدرة للنفط 50 في المائة من عبء التخفيض العالمي في إمدادات النفط في عامي 2020 و2021 المقررة في إطار اتفاق "أوبك+"، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على الاقتصادات العربية. فعلى الرغم من جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، لا يزال قطاع النفط يسهم بنحو 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، و42 في المائة من إجمالي الصادرات، و60 في المائة من الإيرادات العامة.

بمجرد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كوفيد-19 وباءً عالمياً، اتخذت حكومات الدول العربية إجراءات جادة متبوعة بإجراءات وقائية للحد من التأثير السلبي لانتشارها على الاقتصادات العربية حيث بلغت حزم التحفيز ما يقرب من 231.6 مليار دولار أمريكي حتى تاريخه بما في ذلك مجموعة متنوعة من التدابير لتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للفيروس، ودعم الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط. تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى اختلاف مستويات حزم التحفيز باختلاف المساحة المالية المتاحة لكل دولة عربية، وكذلك مستويات تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وقدرة هذه الدول على تعبئة أموال ضخمة في وقت قصير للتغلب على الصدمات الاقتصادية.

في ظل هذه التطورات، تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد سوف تؤدي إلى انخفاض كل من مستويات النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي. بناءً عليه، من المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسبة تقارب 4 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو 7 نقاط مئوية مقارنة بتقديرات صندوق النقد العربي قبل انتشار الفيروس. في المقابل، من المتوقع تعافي تدريجي في عام 2021، مع تسجيل الاقتصادات العربية لنمو بحدود 2.6 في المائة. من المتوقع أن يكون وقع الأزمة أشد على الاقتصادات العربية المصدرة للنفط التي من المتوقع أن تسجل انكماشاً بحدود 4.7 في المائة خلال عام 2020، في حين من المتوقع انكماش أقل للاقتصادات العربية المستوردة للنفط التي من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لها بنسبة 2.0 في المائة العام الجاري. على مستوى الدول العربية فرادى، من المتوقع انكماش كافة الاقتصادات العربية فيما عدا الاقتصاد المصري الذي من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 2 في المائة في هذا العام، مقابل نمو كان متوقعاً بنسبة 6 في المائة قبل انتشار الجائحة.

بينما تتجه الدول العربية إلى فتح اقتصاداتها بشكل كامل أو جزئي، فإنها تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك:

- حيز السياسة الضيق لدعم الانتعاش على المدى المتوسط بسبب الاختلالات الداخلية والخارجية المتزايدة.
 - الحاجة الملحة لضمان التخصيص الفعال والسريع للموارد بين القطاعات الاقتصادية لمواجهة التحول الهيكلي الديناميكي الذي فرضه انتشار الفيروس، وهو ما يستلزم الإسراع بوتيرة التحول الرقمي.
 - الحفاظ على السياسة المالية التيسيرية مع ضمان القدرة على تحمل الديون.
 - الحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي واعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف، وخاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - الضيق المرتقب للأوضاع في الأسواق المالية وأثره على قدرة الاقتصادات العربية على تلبية متطلباتها التمويلية والحاجة إلى أنماط تمويل مبتكرة لأهداف التنمية المستدامة.
 - التعامل بكفاءة مع التحديات التي تؤثر على الاستقرار المالي وضمان قدرة القطاع المصرفي على توسيع التسهيلات الائتمانية اللازمة لدعم الانتعاش وسط الانخفاض الأخير في الأرباح المصرفية.
- بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

(22) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

بناء على ما سبق، من المتوقع انكماش النشاط الاقتصادي في دول المجموعة بنسبة 4 في المائة في عام 2020، في حين من المتوقع تحسن آفاق النمو لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العام المقبل ومعاودة هذه الاقتصادات النمو بنسبة 2.4 في المائة.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في السعودية، من المتوقع أن يكون لأزمة فيروس كوفيد-19 تأثيرات متعددة على الاقتصاد السعودي سواء بما يشمل القطاع النفطي أو القطاع غير النفطي. فعلى صعيد القطاع النفطي، تلتزم المملكة وفق اتفاق "أوبك+" الذي تم توقيعه في شهر أبريل الماضي بخفض كميات الإنتاج النفطي بواقع 2.5 مليون برميل يومياً خلال شهري مايو ويونيو، وبخفض أقل في الفترات اللاحقة وحتى انتهاء العمل بالاتفاق في شهر أبريل من عام 2022. خلال تلك الفترة من غير المتوقع أن تسهم الزيادات المتوقعة للأسعار العالمية للنفط في تخفيف الأثر المتوقع لانخفاض كميات الإنتاج على ناتج القطاع النفطي خاصة في ظل التوقعات باستمرار تباطؤ مستويات الطلب العالمي على النفط بسبب التداعيات الناتجة عن انتشار الفيروس.

تشير بيانات منظمة الأوبك إلى انخفاض كميات الإنتاج النفطي في المملكة التزاماً بالاتفاق المشار إليه لتصل إلى 8.5 مليون برميل يومياً خلال شهر مايو 2020 بانخفاض قدره 1.163 مليون برميل للإنتاج المسجل خلال شهر أبريل قبل تنفيذ الاتفاق⁽²³⁾.

أما من حيث القطاع غير النفطي، فقد تأثر بحالات الإغلاق الكلي والجزئي التي شهدتها المملكة في الربع الثاني من العام، وبالتوقف الجزئي لأنشطة الحج والعمرة الذي انعكس على عدد من الأنشطة لاسيما في قطاعات النقل والفنادق والمطاعم، ونجارة الجملة والتجزئة، حيث يسهم قطاع السياحة بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة²⁴. كما تأثرت كذلك بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل التشييد والبناء باتجاه الحكومة إلى تأجيل تنفيذ بعض المشروعات الحكومية التي كان من المقرر تنفيذها عام 2020، وانعكست هذه التطورات في مجملها على مستويات الطلب المحلي.

وفقاً للتقديرات الأولية للهيئة العامة للإحصاء، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انكماشاً بنسبة واحد في المائة خلال الربع الأول من عام 2020، مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.7 في المائة في الربع المماثل من العام السابق، وهو ما يُعزى إلى انخفاض ناتج القطاع النفطي بنسبة 4.6 في المائة، فيما خفف تحقيق الناتج في القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 1.6 في المائة

تواجه هذه المجموعة من الدول تحديات كبيرة في ظل الانكماش المتوقع لكل من ناتج القطاع النفطي وغير النفطي خلال عام 2020 في ظل التزام بعض دول المجموعة بالتخفيضات المقررة في كميات الإنتاج في إطار اتفاق "أوبك+"، وتأثر مستويات الناتج والصادرات النفطية كذلك بالانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة 38 في المائة في عام 2020. من جانب آخر، ونظراً لاستمرار كون القطاع النفطي يمثل كذلك محركاً أساسياً للنمو في عدد من القطاعات غير النفطية التي تأثر بعضها كذلك بالإغلاق الكلي والجزئي الناتج عن جائحة كورونا، فإن تلك القطاعات ستشهد ركوداً خلال العام الجاري.

على ضوء ما سبق، من المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة بنسبة 4.7 في المائة في عام 2020، وتعافي اقتصادات المجموعة بشكل تدريجي في عام 2021 مع تحقيقها لمعدل نمو متوقع بحدود 2.6 في المائة.

(أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نتج عن جائحة فيروس كورونا المستجد تأثيرات متعددة على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فمن ناحية، أدت الجائحة إلى انخفاض مستويات الطلب العالمي على النفط نظراً لركود الاقتصاد العالمي، كما نتج عنها من ناحية أخرى اضطراب حكومات دول المجموعة إلى الإغلاق الجزئي أو الكلي للأنشطة الاقتصادية في عدد من القطاعات ذات الأهمية النسبية الكبيرة في هيكل القيمة المضافة.

على مستوى ناتج القطاع النفطي، من المتوقع انكماش الإنتاج النفطي في عام 2020 في ظل اتفاق "أوبك+" مقارنة بمستويات الإنتاج المسجلة العام السابق. أما فيما يتعلق بالقطاع غير النفطي، فسوف يتأثر بعدة عوامل من بينها انخفاض مستويات الانفاق العام، وبتراجع مستويات الاستهلاك والاستثمار الخاص نتيجة الجائحة.

من جهتها، قامت البنوك المركزية ووزارات المالية في دول المجموعة بتبني العديد من الإجراءات للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الفيروس، ودعم التعافي الاقتصادي من خلال ضمان توفر السيولة والائتمان اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية، وتخفيف أعباء ألساط الديون على الأفراد والشركات. علاوة على تأجيل المدفوعات الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي، ومساندة الشركات في القطاع الخاص للاحتفاظ بالعمالة الوطنية.

سوف تساعد حزم التحفيز النقدية والمالية التي تبنتها دول المجموعة لتجاوز الآثار الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا البالغ قيمتها ما يقرب من 195 مليار دولار حتى تاريخه، في التخفيف من حدة الآثار الانكماشية الناتجة عن انتشار الجائحة.

²³ OPEC, (2020). "Oil Market Report", June.

²⁴ صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان دراسة قياس أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

تعديل أو إعادة هيكلة تمويلاتهم دون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية⁽²⁷⁾.

من حيث أوضاع المالية العامة، سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً بنسبة 49 في المائة خلال الربع الثاني من العام متأثرة بالتطورات في أسواق النفط الدولية، والتداعيات الناتجة عن انتشار الفيروس، في حين شهدت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة 17 في المائة مقارنة بنفس الربع من العام السابق. في المجمل بلغ عجز الموازنة العامة خلال الربع الثاني من عام 2020 نحو 109 مليار ريال تم تمويله من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع بذلك إجمالي الدين العام إلى 819.9 مليار ريال⁽²⁸⁾.

في هذا السياق، يُشار إلى أن المملكة قد قامت خلال النصف الأول من العام بإصدار سندات دولارية حازت على إقبال كبير من قبل المستثمرين الدوليين وتجاوزت نسبة تغطية بعضها أكثر من سبعة أضعاف قيمة الإصدارات المُعلن عنها. لمواجهة الضغوطات على صعيد المالية العامة، أعلنت الحكومة كذلك عن عدد من التدابير لضمان الاستدامة المالية في ظل ضغوطات زيادة الإنفاق لتجاوز التداعيات الناتجة عن الوباء شملت من بينها، رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15 في المائة بداية من شهر يوليو 2020، وإيقاف بدل غلاء المعيشة بدايةً من شهر يونيو 2020، وإلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية وخفض اعتمادات عدد من مبادرات برامج تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، والمشاريع الكبرى لعام 2020 بما يتوقع أن يسهم في تحقيق وفر يقدر بنحو 100 مليار ريال⁽²⁹⁾.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع انكماش الاقتصاد السعودي بنسبة 4.6 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع معاودة الاقتصاد السعودي تحقيق معدل نمو إيجابي بحدود 2.7 في المائة في عام 2021 مستفيداً من التحسن النسبي المتوقع للإنتاج النفطي وغير النفطي خلال العام المقبل.

في الإمارات، سجل الاقتصاد الإماراتي انكماشاً خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 1 في المائة ما يعكس انكماش الناتج في القطاع غير النفطي متأثراً ببدء ظهور التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد، حيث تراجعت أنشطة القطاعات غير النفطية بنسبة 3 في المائة خلال الربع الأول من العام في مقابل وتيرة نمو قوية مسجلة خلال الربع الرابع بلغت 4.4 في المائة. في حين تحول الانكماش المسجل في القطاع النفطي والبالغ 7 في المائة خلال الربع الرابع من العام الماضي

من حدة الانكماش المسجل في تلك الفترة⁽²⁵⁾. من المتوقع انكماش أكبر للاقتصاد السعودي خلال الفترة المتبقية من العام لاسيما خلال الربع الثاني من العام الذي شهد ذروة الإغلاق لعدد من الأنشطة الاقتصادية.

سوف تحد السياسات المالية والنقدية التيسيرية⁽²⁶⁾ التي تم تبنيها على نطاق واسع من خلال حزم تحفيز بلغت قيمتها 276 مليار ريال من الأثر الانكماشية الناتج عن انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد السعودي. في هذا السياق، تبنت وزارة المالية حزمة تحفيز تقدر بنحو 70 مليار ريال (حوالي 18.7 مليار دولار أمريكي) تتضمن إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، بالإضافة إلى 9 مليار ريال (حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي) من برنامج "ساند" لدعم سداد 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين، و50 مليار ريال (حوالي 13.5 مليار دولار أمريكي) من وزارة المالية تشمل دعم وإعفاءات وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، و47 مليار ريال (حوالي 12.5 مليار دولار أمريكي) لرفع جاهزية القطاع الصحي.

كما قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعديد من الإجراءات التي تستهدف دعم الائتمان والسيولة، ومساندة القطاع الخاص، وضمان قدرة القطاع المصرفي على ضخ التمويل اللازم لمواجهة الجائحة، ومساندة التعافي الاقتصادي، شملت من بينها خفض أسعار الفائدة بواقع 125 نقطة مئوية ليصل سعر الفائدة إلى مستوى تاريخي منخفض بلغ واحد في المائة بما يتوافق مع الخفض المسجل في الفائدة الأمريكية. في هذا الإطار، أعلنت المؤسسة في شهر مارس 2020، عن حزمة تحفيز بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للبنوك للسماح لها بتأجيل سداد مدفوعات الفوائد للقروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات، إضافة إلى تفعيل عمليات السوق المفتوحة لتخفيف تذبذبات مستويات السيولة في الأجل القصير. كما وجهت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك بتأجيل سداد القروض المقدمة لجميع الموظفين السعوديين لمدة ثلاثة أشهر دون رسوم إضافية، وتوفير التمويل اللازم للعملاء الذين يفقدون وظائفهم، وإعفاء العملاء من الرسوم المصرفية المختلفة.

وإنطلاقاً من دورها في تفعيل السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قررت مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر يونيو الماضي ضخ مبلغ خمسين مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائه كافة من القطاع الخاص، بما في ذلك دور البنوك في دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال

28 وزارة المالية، (2020). السعودية، "التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة الربع الأول من السنة المالية 1442/1441هـ".

29 وزارة المالية، (2020)، السعودية، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

25 الهيئة العامة للإحصاء، (2020). السعودية، "الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية"، الربع الأول (2020).

26 وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، (2020)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

27 مؤسسة النقد العربي السعودي.

وشركات القطاع الخاص المتضررة من الجائحة، وتسهيل عملية التعافي الاقتصادي في المدى المتوسط.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي في احتمالات تأخر الوصول إلى لفاق واستمرار بقاء الأسعار العالمية للنظ عند مستويات منخفضة وتداعيات ذلك على مستويات حيز السياسات المتاحة لإنعاش الاقتصاد الإماراتي. إضافة إلى تأثير طول فترة الانكماش الاقتصادي على مستويات الديون المتعثرة في القطاع المصرفي وهو ما يستلزم تبني تدابير طارئة وإشراف مصرفياً محسناً ومتابعة مستمرة لمستويات الاستقرار المالي في ظل فرضيات مختلفة⁽³³⁾. كما تتضمن التحديات ضرورة تنسيق السياسات على المستوى المحلي والاتحادي ورصد الحوافز النقدية التي تم الاستفادة منها بالفعل حتى تاريخه من قبل البنوك والأعمال لتوقع مسارات التعافي الاقتصادي.

من المتوقع في المستقبل القريب عندما ينتهي الوباء، أن يستعيد الاقتصاد الإماراتي عافيته بفضل انخفاض مستويات التكلفة وتنافسية عناصر التكلفة وأداء الأعمال، ومعاودة الإنفاق في إطار استضافة فعالية إكسبو 2020 الذي تم تأجيله، والزيادة المتوقعة في التوظيف، ورغبة المستثمرين للاستثمار في قطاع العقارات كمصدر للدخل الثابت على المدى الطويل، علاوة على الاتجاه المتوقع لزيادة الاستثمار في الزراعة والتقنيات والرعاية الطبية كأحد الدروس المستفادة في أعقاب الأزمة بما سيساعد أيضاً في دعم القطاع الحقيقي.

في **قطر**، من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد القطري بالتراجع المتوقع في ناتج القطاع الهيدروكربوني نتيجة الانخفاض المتوقع في الأسعار العالمية للنظ والغاز. كذلك من المتوقع أن تتأثر الأنشطة غير الهيدروكربونية نتيجة الانكماش العالمي، وما يرافقه من انخفاض مستويات الطلب على العديد من الصادرات غير الهيدروكربونية لاسيما وأن الدول الآسيوية تمثل أهم الشركاء التجاريين لقطر.

في هذا السياق، سجل إجمالي قيمة الصادرات القطرية (بما في ذلك الصادرات من السلع المحلية وإعادة التصدير) تراجعاً بنسبة 14.9 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأول من عام 2019، وهو ما يُعزى إلى انخفاض صادرات الوقود المعدني، ومواد التشحيم والمواد المشابهة بقيمة 9.2 مليار ريال قطري، والمواد الكيماوية ومنتجاتها وعدد من بنود التصدير الأخرى⁽³⁴⁾.

من جانب آخر، سوف يكون لانتشار الفيروس انعكاسات على عدد من القطاعات الأخرى من بينها قطاع التشييد والبناء في ظل التباطؤ المتوقع في تنفيذ عدد من المشروعات المرتبطة

إلى نمو بنسبة 3.7 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020 عاكساً زيادة كميات الإنتاج النفطي إلى 2.3 مليون برميل يومياً خلال تلك الفترة. في المقابل، من المتوقع انكماش أكبر للاقتصاد الإماراتي خلال الربع الثاني من عام 2020 الذي تركزت فيه التأثيرات غير المواتية لحالات الإغلاق الكلي والجزئي التي طالت العديد من الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يعكسه التراجع المسجل في مؤشر مديري المشتريات خلال تلك الفترة، وتأثر مستويات الناتج في عدد من القطاعات الرئيسية المولدة للدخل، ومن أهمها قطاعات الطيران والفنادق، وقطاعات البيع بالتجزئة للسلع غير الأساسية⁽³⁰⁾.

من جانب آخر، من المتوقع انكماش الناتج في القطاع النفطي نتيجة التزام الإمارات بخفض الإنتاج في إطار اتفاق أوبك بواقع 720 ألف برميل يومياً خلال شهري مايو ويونيو. في هذا الإطار، تُظهر بيانات منظمة أوبك تراجع مستويات الإنتاج النفطي في الإمارات إلى 2.44 مليون برميل يومياً في شهر مايو من عام 2020 مقارنة بنحو 4 ملايين برميل يومياً في شهر أبريل من عام 2020⁽³¹⁾. في المجمل، من المتوقع انكماش الناتج النفطي بنسبة 2.4 في المائة والناتج غير النفطي بنسبة 4.1 في المائة خلال عام 2020، وهو ما سيؤدي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6 في المائة في عام 2020⁽³²⁾، فيما يتوقع تعافي تدريجي للاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.4 في المائة العام المقبل.

من المتوقع بقاء الموقف التيسيري لكل من السياسة النقدية والمالية خلال عامي 2020 و2021 لدعم مرحلة التعافي الاقتصادي، وهو ما سيؤثر على مستويات أسعار الفائدة الرسمية ويُبقي عليها عند مستويات منخفضة. في هذا السياق، ساهمت التدابير التحفيزية التي تم تبنيها في زيادة مستويات السيولة المحلية التي ارتفعت إلى 1.46 تريليون درهم خلال شهر إبريل من عام 2020، مقابل 1.41 تريليون درهم للسيولة المحلية المسجلة بنهاية عام 2019، وهو ما ساعد على نمو الائتمان الممنوح خلال الفترة لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع العام. على صعيد القطاع الخارجي، من المتوقع تراجع فائض الحساب الجاري في عام 2020 بسبب الانخفاض المتوقع في كل من الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية نتيجة انخفاض مستويات الطلب العالمي، وكميات الإنتاج النفطي.

ستساعد حزم التحفيز المالي الضخمة التي تم تبنيها للتخفيف من أثر أزمة كوفيد-19 من قبل الجهات المعنية ممثلة في كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ووزارة المالية، والحكومات الاتحادية والمحلية، بقيمة 283.5 مليار درهم على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد،

³³ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020). الإمارات، "صندوق النقد العربي: تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

³⁴ جهاز التخطيط والإحصاء، (2020). قطر، "البيان الصحفي لإحصاءات التجارة الخارجية السلعية الربعية الربع الأول عام 2020"، مايو.

³⁰ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020). الإمارات، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

³¹ OPEC، (2020). "Oil Market Report - June 2020".

³² مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2020). "التقرير الاقتصادي الربعي"، الربع الأول 2020.

أن يتركز الأثر في الربع الثاني من العام الذي سيشهد تراجع كميات الإنتاج النفطي بنحو 640 ألف برميل يومياً. بحسب بيانات منظمة الأوبك، تراجع الإنتاج النفطي في الكويت بنحو 960 ألف برميل يومياً خلال شهر مايو من عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في شهر أبريل من نفس العام ليسجل نحو 2.19 مليون برميل يومياً⁽³⁸⁾.

- الإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تتخذها دولة الكويت (أسوة بباقي دول العالم) التي تساهم في تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي بوجه عام، ومن أبرزها وقف الرحلات الجوية، وتعطيل الدوائر الحكومية والمدارس، وإغلاق مراكز التسوق، ومنع التجمعات بما أثر على قطاعات السياحة والسفر، والمطاعم، وتجارة التجزئة.

- إجراءات عودة فتح النشاط الاقتصادي والفترة الزمنية اللازمة لذلك.

- تأثر حركة التجارة الخارجية لدولة الكويت مع باقي دول العالم بتداعيات وباء فيروس كورونا على جانبي الصادرات والواردات.

قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 2020/3/12 جراء انتشار فيروس كورونا وانعكاساته السلبية على مختلف الأنشطة الاقتصادية بتوجيه البنوك المحلية من خلال اتحاد المصارف على النحو التالي:

- ضرورة مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور دون انقطاع، وتوفير جميع الوسائل لتنفيذ هذه العمليات بالسرعة والكفاءة والأمان المعتاد، ويشمل ذلك عمليات سحب وإيداع النقد، بالإضافة إلى صرف الشيكات وتنفيذ التحويلات المالية الداخلية والخارجية.

- الصيانة المستمرة لأجهزة السحب الآلي وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية لتلبية احتياجات الجمهور دون أي انقطاع.

- ضمان استمرارية الخدمات المصرفية عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع.

- التعامل بإيجابية مع العملاء الذين تضررت أعمالهم جراء الأوضاع الراهنة.

- الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع، لضمان تلبية تلك الاحتياجات على نحو طبيعي.

- استمرار مراكز الاتصال (Call Centers) لدى البنوك في العمل والرد على جميع استفسارات العملاء.

باستضافة كأس العالم، وظروف الانكماش الاقتصادي التي قد تحول دون تنفيذ المشروعات المستهدفة في الموازنة على النحو المخطط سابقاً، وهو ما عكسه الانخفاض المسجل في رخص البناء التي انخفضت على أساس شهري بنسبة تقارب 44 في المائة في شهر مايو من عام 2020⁽³⁵⁾. علاوة على التأثيرات الأخرى الناتجة عن تراجع مستويات الطلب المحلي نتيجة الإغلاقات الكلية والجزئية لبعض الأنشطة الاقتصادية.

من المتوقع أن تخفف حزم التحفيز المالي التي تم تبنيها بقيمة 75 مليار ريال قطري (20.6 مليار دولار) للحد من آثار فيروس كورونا من حجم الانكماش المتوقع للاقتصاد القطري نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا. تتضمن الحزمة العديد من التدخلات من بينها تدخلات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات المتضررة (الضيافة، والسياحة، والتجزئة، والمجمعات التجارية، والخدمات اللوجستية)، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق العامة (المياه والكهرباء). علاوة على تدخلات من البنك المركزي القطري لدعم الائتمان والسيولة من خلال خفض أسعار الفائدة وتشجيع المصارف على تأجيل أقساط قروض والتزامات القطاع الخاص لمدة ستة أشهر.

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد القطري انكماشاً بنسبة 2.0 في المائة خلال عام 2020، فيما يتوقع أن تشهد آفاق النمو تحسناً خلال عام 2021 بفعل عدد من العوامل من بينها الارتفاع المتوقع لأسعار النفط والغاز، وهو ما سيساهم إضافة إلى الاتجاه إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الموقف المالي للحكومة، ومواصلة الانفاق العام على عدد من مشروعات التنويع الاقتصادي المتضمنة في خطة التنمية الوطنية لرؤية قطر 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات. بناءً عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد القطري لمعدل نمو يقارب 2.5 في المائة عام 2021⁽³⁶⁾.

أما في الكويت⁽³⁷⁾، من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي في دولة الكويت بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها ما يلي:

- دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود بسبب جائحة فيروس كورونا الذي تفتش على مستوى عالمي واسع، وأوجد حالة من انعدام اليقين.

- تراجع معدلات الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره في الأسواق الدولية لعدة أسباب، والتدابير التي اتخذتها منظمة أوبك في هذا الشأن.

- التزام الكويت بخفض كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق "أوبك+" الممتد حتى أبريل من عام 2022، حيث يتوقع

³⁷ بنك الكويت المركزي، (2020). الكويت، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

³⁸ OPEC, (2020). "Oil Market Report", June.

³⁵ جهاز التخطيط والإحصاء، (2020). قطر، "نشرة قطر: إحصاءات شهرية"، يونيو.

³⁶ مصرف قطر المركزي (2020). قطر، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

النقدي، وهي سلسلة إجراءات متكاملة تعزز انسياب التدفقات النقدية فيما بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات، وأخذاً بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفي ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

بهدف دعم التعافي الاقتصادي، سوف يتم تبني العديد من الإجراءات الداعمة لتعافي النشاط الاقتصادي، منها:

- استمرار تبني السياسات النقدية التحفيزية التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ بداية جائحة فيروس كورونا.

- مساندة ودعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص لضمان عدم تضررها، ومساندة شركات القطاع الخاص الموظفة للعمالة الوطنية.

- تقديم إعفاءات حكومية للشركات الاقتصادية المتضررة من تداعيات الأزمة الراهنة.

- دعم استمرارية أعمال القطاعات الحيوية ذات القيمة المضافة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض ميسرة.

- تأجيل الاستحقاقات المالية المترتبة لدى المصارف على العملاء المتضررين بدون رسوم جزائية سواءً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وملاك العقارات والكيانات الاقتصادية لمدة ستة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية.

- وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ستة أشهر.

- المحافظة على الدعم اللازم للمحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية في الأسواق المحلية.

- مساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.

بناءً على ما سبق، من المتوقع انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 4.4 في المائة في عام 2020، وذلك قبل تحقيقه لمعدل نمو إيجابي نسبته 1.6 في المائة العام المقبل.

في عُمان، تأثر اقتصاد السلطنة خلال عام 2020 بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد سواءً على صعيد الأنشطة النفطية أو غير النفطية. حيث سيؤدي التراجع في الأسعار العالمية للنفط - التي فقدت نحو 38 في المائة من مستوياتها منذ بداية العام وحتى منتصف شهر يونيو مقابل المستويات المسجلة في عام 2019 - وتراجع كميات إنتاج وتصدير النفط والغاز نتيجة انخفاض مستويات الطلب والالتزام باتفاق أوبك + لخفض كميات الإنتاج إلى انكماش

كما أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتاريخ 2020/3/15 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركة التمويل بشأن الامتناع عن بيع الضمانات المرهونة لديها مقابل القروض وعمليات التمويل الممنوحة للعملاء لحين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

علاوة على ما سبق، أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتاريخ 2020/3/25 إلى جميع البنوك المحلية بشأن تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات بشكل عاجل، مع ضرورة تحديثها بما تفرضه متطلبات الظروف الاستثنائية الراهنة بما يضمن استمرار الأعمال - وخاصة الأعمال الأساسية - دون إعاقة أو تعطل لأي أسباب، وتحديداً ما يعود منها لغياب العنصر البشري أو نقصه، مع مراعاة القرارات التنظيمية الصادرة من الدولة.

كما أكد البنك المركزي ضرورة قيام البنوك بتحديد الأعمال ذات الأولوية والموظفين الذين سيقومون بتنفيذها (والفرق البديلة لهم)، سواء في مقر العمل أو من المنزل - إن أمكن - مع وضع الضوابط اللازمة والآليات المناسبة للإشراف على الأعمال ومتابعة التقارير من قبل الإدارة العليا. وأكد كذلك على العناية القصوى بالموظفين الذين يطلب منهم العمل في المقرات الرئيسية للبنوك وفروعها، واتخاذ التدابير الاحترازية لضمان سلامتهم. وأن يقوم مجلس إدارة البنك بالمتابعة المستمرة للتطورات الحالية وإجراءات المصرف تحت هذه الظروف.

لمواجهة الجائحة، قدمت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروع قانون يُخصص 500 مليون دينار كويتي (1.6 مليار دولار) أموالاً إضافية لدعم جهود الكيانات الحكومية في مكافحة انتشار فيروس كورونا. كما تم تشكيل لجنة لتنفيذ تدابير لتخفيف الأثر السلبي لكوفيد-19 على النشاط الاقتصادي. ونفذت السلطات، على وجه الخصوص، تدابير عدة في هذا السياق من أهمها تأجيل الاشتراكات في الضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر لشركات القطاع الخاص، وإلغاء الرسوم الحكومية المفروضة على قطاعات مختارة، ومواصلة تقديم استحقاقات البطالة الكاملة للمواطنين.

على صعيد السياسة النقدية الداعمة للتعافي الاقتصادي، وما تتطلبه الأوضاع والظروف الاقتصادية الراهنة من ضرورة تطبيق سياسات نقدية تحفيزية للنشاط الاقتصادي، قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من 2.75 في المائة إلى 1.5 في المائة وهو المستوى الأدنى تاريخياً، مستهدفاً بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

في ذات الاتجاه، قام بنك الكويت المركزي أيضاً بإجراء تخفيض بذات القدر في سعر فائدة عمليات إعادة الشراء وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق

عام 2021، والتوجه نحو تخفيف حالات الإغلاق والعودة إلى ممارسة الأعمال بداية من شهر أبريل 2020 في التقليل من حجم الانكماش الاقتصادي المتوقع في السلطنة خلال عام 2020.

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه السلطنة على صعيد دعم التعافي في:

- (1) محدودية حيز السياسات المتاحة للسلطنة لدعم قدرتها على مساندة التعافي الاقتصادي. في هذا الإطار أصدرت الحكومة توجيهاتها إلى الجهات الحكومية بخفض مستويات الإنفاق بما لا يقل عن 10 في المائة في عام 2020 في ظل تراجع الإيرادات العامة.
- (2) استمرار تدني أسعار النفط كون الإيرادات النفطية تمثل مصدر دخل رئيس للميزانية العامة.
- (3) استمرار الإغلاق العالمي والمحلي نتيجة استمرار انتشار الفيروس أو التأخر في إيجاد لقاح له.

من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بمستوى يدور حول 3.8 في المائة، ونمو الناتج بنسبة تقارب 1.8 في المائة العام المقبل.

في **البحرين**، من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد البحريني بالتداعيات الناتجة عن جائحة كورونا من خلال عدد من القوات من أهمها تراجع الأسعار العالمية للنفط، وانخفاض كميات الإنتاج في ظل التزام المملكة باتفاق "أوبك+"، علاوة على أثر تراجع الإيرادات النفطية على مستويات الإنفاق العام. كما ستتأثر القطاعات غير النفطية بالتراجع في مستويات الطلب المحلي والخارجي في ظل حالات الإغلاق الكلي والجزئي للأنشطة الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بخمس قطاعات أساسية تتمثل في: السياحة، الطيران، والبيع بالتجزئة، والمواصلات، والمطاعم.

سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 1.1 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020 على أساس سنوي، وذلك بعد أن كان قد سجل نمواً في مطلع العام. جاء هذا التراجع كمحصلة لتراجع معدل نمو الناتج في القطاع غير النفطي بنسبة 1.7 في المائة، فيما ارتفع الناتج النفطي بنسبة 1.8 في المائة، وهو ما خفف من حدة التراجع المسجل خلال الربع الأول.

عكست المؤشرات استمرار نمو بعض القطاعات غير النفطية حيث حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً بنسبة 4.8 في المائة مدعوماً بارتفاع حجم مبيعات شركة ألنيوم البحرين "البا"، في حين تضرر قطاع الفنادق جراء القيود العالمية المفروضة على حركة السفر متراجعاً بنسبة 36 في المائة. من المتوقع أن يشهد الربع الثاني من العام أكبر انكماش فصلي مسجل في

مستويات الناتج في القطاعات الهيدروكربونية، لاسيما في ظل كون الصين تعتبر الشريك التجاري الرئيس للسلطنة حيث تستقطب بشكل عام نحو 40 في المائة من الصادرات العُمانية. كما سيتأثر النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية نتيجة حالات الإغلاق الكلي أو الجزئي لعدد من القطاعات التي تساهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي ومن أبرزها قطاع السياحة والتجارة الداخلية والخارجية والصناعات التحويلية⁽³⁹⁾.

قامت الحكومة بتبني عدد من السياسات للتخفيف من آثار تداعيات فيروس كورونا المستجد من بينها تأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة الدفع لبنك التنمية العماني وصندوق الرفد خلال السنة أشهر القادمة، وإعفاء المصانع المقامة في المدن الصناعية من الإيجارات المُستحقة لمدة ثلاثة أشهر. علاوة على عدد من الإجراءات لتخفيف العبء الضريبي وإعفاء مؤسسات القطاع الخاص من العديد من الضرائب الحكومية مثل الضريبة السياحية وضريبة البلدية حتى نهاية أغسطس من عام 2020. كما ألزمت الحكومة مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالمحافظة على استمرار عمل القوى العاملة الوطنية وعدم إنهاء خدماتها، مع السماح في ظل هذه الظروف الاستثنائية بتخفيض أجور العاملين لفترة ثلاثة أشهر مقابل تخفيض ساعات العمل اعتباراً من شهر مايو، على أن يتم تأجيل سداد القروض البنكية وقروض التمويل المختلفة خلال فترة خفض الأجور. كما يتم تأجيل سداد فواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي حتى نهاية يونيو 2020.

على صعيد السياسة النقدية، تبنى كذلك البنك المركزي العماني حزمة من الإجراءات التحفيزية والاحترازية بهدف احتواء تداعيات الأوضاع الراهنة بما يشمل تخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50 في المائة، ورفع سقف نسبة التسليف بمقدار 5 في المائة إلى 92.5 في المائة من قاعدة الودائع، وتسهيل الإقراض للقطاعات الإنتاجية بما فيها خدمات الرعاية الصحية. علاوة على خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ثلاثة أشهر، وخفض سعر الفائدة على عمليات إعادة خصم أذون الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 في المائة. إضافة إلى خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ستة أشهر، ورفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك. إلى جانب، الاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد/أرباح القروض المتأثرة بتداعيات الوضع الراهن، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لفترة ستة أشهر بأثر فوري وعدم تأثير ذلك على التصنيف الائتماني لها⁽⁴⁰⁾.

من المتوقع أن تساهم السياسات النقدية والمالية التيسيرية المُتبناة منذ انتشار الفيروس التي من المتوقع بقائها حتى نهاية

⁴⁰ البنك المركزي العماني، (2020). عُمان، صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

³⁹ البنك المركزي العماني، (2020). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

وتخصيص محفظتين الأولى لدعم سواقي الأجرة والنقل المشترك والباصات والحافلات، والثانية لمدرسي القيادة بمبلغ لا يتجاوز 300 دينار شهرياً من قبل صندوق العمل (تمكين)، لمدة 3 أشهر. كما تم دفع الرواتب كاملة للعاملات في رياض الأطفال ودور الحضانه من غير المؤمن عليهم في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي من قبل صندوق العمل لمدة 3 أشهر، وإعفاء المستأجرين لأمالك البلدية من دفع الإيجارات الشهرية، لمدة 3 أشهر. كما تم تجديد العمل ببعض الحزم إلى شهر سبتمبر بما يشمل:

- دفع 50 في المائة من رواتب البحرينيين المؤمن عليهم في المنشآت الأكثر تأثراً في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر، ابتداءً من شهر يوليو 2020، من صندوق التأمين ضد التعطل.
- التكفل بفواتير الكهرباء والماء ورسوم البلدية لكافة المشتركين المواطنين في مسكنهم الأول لكل من الأشهر يوليو، وأغسطس، وسبتمبر.
- دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً من قبل صندوق العمل، وتخفيض رسوم العمل 50 في المائة وإعفاء القطاعات الأكثر تأثراً
- إعفاء الشركات الصناعية التي تصدر ما لا يقل عن 30 في المائة من منتجاتها إلى الخارج من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية.
- إعفاء الشركات العاملة في القطاعات الأكثر تأثراً من دفع رسوم تجديد السجل التجاري ورسوم أول ثلاثة أنشطة تابعة للسجل التجاري لعام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، وبغية الاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة الناتجة عن انتشار الفيروس أن مجلس الوزراء لوزير المالية والاقتصاد الوطني بسحب ما يصل إلى 177 مليون دينار بحريني أو 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز الاتفاق الهادف إلى تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة. كما تم في 8 أبريل 2020، الإعلان عن زيادة قدرها 5.5 مليون دينار بحريني في قيمة مخصصات الضمان الاجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض.

لحفاظ على الاستدامة المالية، أعلنت السلطات عن هدفها المتمثل في خفض بنود إنفاق الجهات الحكومية غير ذات الأولوية بنسبة تصل إلى 30 في المائة، وتأخير بعض النفقات الرأسمالية لاستيعاب انخفاض عائدات النفط.

كذلك تضمنت الحزمة إطلاق مصرف البحرين المركزي عدداً من القرارات لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك بما يعادل 3.7 مليار دينار بحريني إلى جانب إصدار حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية للتخفيف من آثار التداعيات المالية على مستهلكي الخدمات المالية المتضررين من الفيروس، وكذلك المؤسسات المالية والتجار ومساعدتهم على استيعاب تلك التداعيات بالإضافة إلى تدابير تستهدف حماية استقرار القطاع المالي بمملكة البحرين.

المملكة خلال العام، فيما يتوقع تحسن الأداء خلال النصف الثاني من العام الجاري⁽⁴¹⁾.

سوف تخفف جهود الحكومة للتخفيف من حدة التبعات الاقتصادية الناتجة عن الفيروس من حجم الانكماش المتوقع، حيث أطلقت حكومة مملكة البحرين حزمة مالية واقتصادية بقيمة تبلغ 4.3 مليار دينار بحريني (حوالي 11.3 مليار دولار أمريكي)، ومع إطلاق الحزمة الثانية في نهاية شهر يونيو 2020 تجاوزت القيمة الإجمالية للدعم مبلغ 4.5 مليار دينار بحريني وبهذا يمثل الدعم أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁴²، بهدف توفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص ودعم المواطنين لاحتواء التداعيات السالبة لفيروس كورونا.

شملت الحزمة عدداً من المبادرات، تمثلت في التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 215 مليون دينار بحريني. إضافة إلى التكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 بحد أقصى قدره 100 ألف دينار بحريني للحسابات غير السكنية وبقيمة إجمالية تقدر بنحو 150 مليون دينار بحريني.

كما تم إعفاء المؤسسات التجارية من دفع رسوم البلدية لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 25 مليون دينار بحريني، وإعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020 لتخفيف الأعباء المالية للقطاع التجاري والصناعي.

علاوة على إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل 2020. إلى جانب مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني لتحفيز نمو الاقتصاد الوطني من خلال دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة قطاعات الأعمال عن طريق حصولها على التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التزاماتها المالية. إضافة إلى إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" لدعم الشركات المتأثرة من الأوضاع الراهنة لمواجهة فيروس كورونا من خلال تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف مساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية.

علاوة على ما سبق، تم الإعفاء من بعض الرسوم لدى هيئة تنظيم سوق العمل لمدة 3 أشهر خلال الفترة (أبريل - يونيو 2020)، ووقف تحصيل الإيجارات من المستأجرين والمنتهقين من المحلات والأراضي المؤجرة والمسجلة باسم المجلس الأعلى للبيئة، لمدة 3 أشهر، وتأجيل الأقساط الشهرية للخدمات الإسكانية المستحقة على المواطنين لمدة 6 أشهر. إلى جانب، إيقاف تحصيل الإيجارات الشهرية من المستأجرين والمنتهقين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان، لمدة 3 أشهر.

⁴² مصرف البحرين المركزي، (2020). البحرين، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

⁴¹ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (2020). البحرين، "التقرير الاقتصادي الفصلي"، الربع الأول.

يهدف محاولة التخفيف من حجم العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة، أعلنت السلطات عن نيتها خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30 في المائة ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم. في غضون ذلك، تأجل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء المؤسسات الكبيرة. كما تم الإعلان عن تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد الحكومي من 41 إلى 31 مليار دولار، ووقف إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتوفير ما يقرب من سبع مليارات دولار سنوياً، وتأجيل إطلاق المشاريع المسجلة، أو قيد التسجيل، التي لم يُشرع في إنجازها باستثناء تلك المنفذة في بعض المناطق. إضافة إلى تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار، من 14 إلى 7 مليارات دولار بهدف الحفاظ على احتياطي الصرف.

على مستوى السياسة النقدية، قام بنك الجزائر بخفض نسبة متطلب الاحتياطي القانوني الإلزامي من 10 بالمائة إلى 6 بالمائة، وسعر الفائدة الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساس إلى 3.00 بالمائة. كما أعلن عن تخفيف نسب الملاءة والسيولة والسماح للبنوك بتمديد آجال سداد مدفوعات القروض بدون الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة. إضافة إلى تشجيع المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة، وتشجيع الخدمات المالية الممولة بواسطة الصيرفة المتوافقة مع الشريعة والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر.

يهدف دعم التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات بما يشمل إقرار قانوناً مالياً تكميلياً للموازنة يهدف إلى تعزيز التدابير لمواجهة الجائحة بما يشمل:

- (1) مخصصات بقيمة 70 مليار دينار للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لأزمة "كوفيد-19".
- (2) دعم الإنفاق على قطاع الصحة، يشمل ذلك 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية، و16.5 مليار دولار للمدفوعات الإضافية للعاملين في المجال الصحي، و8.9 مليار دولار لتطوير القطاع الصحي.
- (3) تخصيص 20 مليار دولار لإعانات العاطلين عن العمل بسبب الجائحة، و11.5 مليار دولار للتحويلات إلى الأسر الفقيرة.
- (4) خفض الإنفاق الحالي والرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المنخفضة لأسعار النفط، بنسبة 5.7 في المائة مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020.

بناءً على ما سبق، من المتوقع انكماش الاقتصاد البحريني بنسبة 4.1 في المائة في عام 2020، وذلك قبل تحقيقه لمعدل نمو إيجابي نسبته 1.9 في المائة العام المقبل وفق توقعات صندوق النقد العربي.

ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

يتسم أداء الاقتصاد الكلي في هذه المجموعة بالخصوصية نظراً لتأثر هذه المجموعة من الدول المُصدرة للنفط بعدد من العوامل غير المواتية للنشاط الاقتصادي. فعلاوة على تأثير الجائحة الانكماشية على كل من القطاعين النفطي وغير النفطي، تأثر بعض دول المجموعة باستمرار الأوضاع الداخلية غير المواتية التي انعكست سلباً على مستويات الإنتاج النفطي في ليبيا، وأدت إلى شبه توقف لأنشطة القطاع في اليمن للعام السادس على التوالي.

من جانب آخر، تؤثر كذلك الأوضاع الداخلية غير المواتية على نشاط القطاع غير النفطي في ثلاثة من دول المجموعة، بالتالي تمثل تحدياً أمام قدرة حكومات هذه الدول على تبني إصلاحات داعمة لبيئة الأعمال سواء خلال عام 2020، أو في الأجل المتوسط.

لدى حكومات دول المجموعة حيز مالي ضيق أو منعدم كما في حالة اليمن للاستجابة للجائحة وهو ما يحول دون تبني سياسات مالية ونقدية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي. بناءً عليه، من المتوقع انكماش دول المجموعة بنسبة 7.5 في المائة خلال العام الجاري، ومعاودة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة النمو بنسبة 3.4 في المائة خلال العام المقبل.

تحيط بتوقعات النمو لدول المجموعة خلال العامين الجاري والمقبل قدر كبيراً من عدم اليقين نظراً للأوضاع الداخلية في ثلاثة دول من دول المجموعة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر⁽⁴³⁾، سيتأثر النشاط الاقتصادي بجملة من العوامل. فمن جهة، سيسجل القطاع النفطي انكماشاً في ظل انخفاض كميات الإنتاج في إطار اتفاق "أوبك+" بما يقارب 12 في المائة في عام 2020، وهو ما سيؤثر إضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط على أوضاع الموازنة العامة للدولة التي تواجه ضغوطات نتيجة الزيادة المطلوبة لمستويات الإنفاق العام للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والإنسانية لانتشار فيروس كورونا. من جانب آخر، يواجه القطاع غير النفطي تحديات في ظل الانخفاض المتوقع لمستويات الإنفاق العام، والحاجة إلى تطوير البيئة الاستثمارية بشكل يشجع على مساهمة القطاع الخاص بدور أكبر في الناتج والتشغيل في إطار رؤية "الجزائر 2030" للتنويع الاقتصادي.

⁴³ بنك الجزائر، (2020). الجزائر، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

كما سيكون للأزمة تداعيات مهمة على صعيد السياسة المالية التي تواجه تحديات ترتبط بضرورة زيادة الإنفاق لمواجهة الأزمة في الوقت الذي شهدت فيه الإيرادات العامة تراجعاً كبيراً، مما يجعل العراق أمام التزامات مالية جديدة كان بالإمكان توجيهها إلى استثمارات مختلفة داعمة للنمو الاقتصادي.

في سياق محاولات التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية ودعم القطاع الحقيقي، سيواصل البنك المركزي العمل على ما يلي (46):

- (1) الاستمرار في دعم الأنشطة الحقيقية من خلال سياسة الإقراض التي تبناها البنك المركزي منذ عام 2016 بالتعاون مع المصارف العاملة في العراق لتحريك عجلة التنمية.
- (2) تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة عن المستفيدين من مبادرات البنك المركزي الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر بما يشمل قروض المصرف العقاري، وصندوق الإسكان الممولة من البنك المركزي، مع عدم ترتب أية زيادة في الفوائد ناتجة عن هذا التأجيل.
- (3) مواصلة العمل بمبادرة البنك المركزي لإطلاق قروض بقيمة خمس مليارات دولار، أربعة منها للمصارف القطاعية وهي المصرف الصناعي والزراعي والعقاري وصندوق الإسكان، ومليار دولار للمصارف الخاصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستهدف بشكل أساسي تحفيز نشاط هذه القطاعات.

بناءً على ما سبق، من المتوقع انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة 6.6 في المائة في عام 2020، وتحسن آفاق النمو العام المقبل إلى نحو 2.2 في المائة في ظل التوقعات بتعافي الأسعار العالمية للنفط، والارتفاع النسبي لكميات الإنتاج، وتوفر مساحة لدى الموازنة العامة لدعم الأنشطة في القطاعات غير النفطية، وارتفاع مستويات الاستثمار والاستهلاك الخاص.

أما في ليبيا (47)، يعتمد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي اعتماداً كلياً في تسيير النشاط الاقتصادي، إذ يشكل حوالي 68 في المائة من هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم صادراته بما لا يقل عن 96 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، كما أن إيراداته تساهم بتمويل ما يقارب 90 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. تسعى ليبيا إلى زيادة الكميات المنتجة من النفط الخام إلى مستوياته الطبيعية البالغة 1.5 مليون برميل قبل إقفال الموانئ النفطية في عام 2013، إلا أن الأوضاع الداخلية غير المواتية، وإغلاق الحقول والموانئ

استجابة للأثر الاقتصادي لتدابير الإغلاق على الأسر المعيشية والمؤسسات، أعلنت السلطات عن:

- (1) تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل ودفعها للأفراد والمؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة.
- (2) تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المُنفذة من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة.

على ضوء ما سبق، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشاً بنسبة 6.1 في المائة في عام 2020، وتحقيقه لنمو بما يقارب 2.3 في المائة في عام 2021 مستفيداً من الزيادة في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، وكذلك من الإصلاحات الأخيرة التي تم تبنيها فيما يتعلق بشركات النفط الدولية من خلال العودة إلى اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وخفض مستويات الضرائب على تلك الشركات.

في العراق (44)، من المتوقع تأثر النشاط الاقتصادي بعدد من العوامل. فعلى صعيد القطاع النفطي، سوف يتأثر ناتج القطاع بخفض كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق "أوبك+" بواقع مليون برميل يومياً، مقارنة بمستويات الإنتاج المسجلة في شهر أكتوبر من عام 2019. كما سيتأثر القطاع بالانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 38 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2019. بحسب البيانات الرسمية لمنظمة الأوبك انخفض الإنتاج النفطي في العراق بنحو 256 ألف برميل ما بين شهري أبريل ومايو من عام 2020 ليصل إلى نحو 4.2 مليون برميل يومياً (45).

سيكون لهذا الانكماش المتوقع للإنتاج النفطي انعكاسات كبيرة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في ظل مساهمة القطاع النفطي بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما سينعكس كذلك على أنشطة القطاع غير النفطي في ظل تأثر الإيرادات العامة التي تعتمد على إيرادات النفط بشكل كبير ومن ثم تأثر عملية تمويل المشروعات المتضمنة في الموازنة، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنشاط في القطاع غير النفطي الذي سيتأثر كذلك بالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد وتأثيراته على سلاسل الإمداد، وعلى أنشطة عدد من القطاعات الإنتاجية من أهمها التجارة والسياحة، والنقل، وما نتج عنه من انخفاض معدلات الاستثمار. علاوة على تأثير أزمة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر داعم رئيس لمستويات التنوع الاقتصادي، في ظل عدم قدرة هذه المشروعات على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبيرة التي يتوفر لها فوائض مالية.

46 البنك المركزي العراقي، (2020)، العراق، "صندوق النقد العربي:

استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

47 مصرف ليبيا المركزي، (2020). ليبيا، "صندوق النقد العربي:

استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

44 البنك المركزي العراقي (2020). العراق، "صندوق النقد العربي:

استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

45 OPEC, (2020). "Oil Market Report", June.

الفيروس، وجاء على رأسها قطاعات السياحة والطيران والمطاعم. من جانب آخر، تضررت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول نتيجة الجائحة، كما زاد من تأثير الجائحة الانتشار الكبير لأنشطة القطاع غير الرسمي في بعض بلدان المجموعة. نتج عن هذه العوامل في المجمل انخفاض مستويات الطلب الكلي وفقدان للوظائف بدول المجموعة.

من المتوقع أن تسجل دول المجموعة انكماشاً بنسبة تدور حول 2 في المائة في عام 2020، وتعافي تدريجي بنسبة 2.6 في المائة في عام 2021. يُشار في هذا الصدد إلى أن استمرار النمو الإيجابي للاقتصاد المصري بما له من ثقل وأهمية نسبية كبيرة من مجمل أداء هذه المجموعة من الدول خفف من الأثر الانكماشى النهائي للجائحة على مستويات الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في مصر، نفذ الاقتصاد المصري خلال الفترة (2016-2019) برنامجاً اقتصادياً ناجحاً للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مدعوماً باتفاق تسهيل ممتد بموارد إقراضية بلغت 12 مليار دولار، تم في إطاره تبني عدد من الإصلاحات الرامية إلى التغلب على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية تضمنت من بينها سياسات لتحفيز جانب العرض الكلي، وتحرير سعر صرف العملة المحلية، وتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية. ساهمت هذه الإصلاحات في رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.6 في المائة في نهاية البرنامج مقارنة مع 4.3 في المائة لمعدل النمو المسجل في بدايته، واحتواء مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحدود 8 في المائة في عام 2019 مقابل 12.5 في المائة عام 2016، وخفض مستويات عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6 في المائة عام 2016 إلى 3 في المائة عام 2019⁽⁴⁹⁾.

كان من المتوقع قبل جائحة كورونا أن يواصل الاقتصاد المصري نموه بوتيرة مرتفعة تقدر بنحو 6 في المائة خلال عام 2020، إلا أن التطورات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد أثرت على أداء الاقتصاد المصري خلال الأشهر المنصرمة من العام الجاري. ومن المتوقع أن تلقي بظلالها كذلك على مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من عام 2020 على ضوء التراجع الكبير لمستويات الطلب الخارجي الذي يساهم بنحو خمس الناتج المحلي الإجمالي، والانخفاض المتوقع لتحويلات العاملين بالخارج التي تسهم بنحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أدى الإغلاق الكلي/الجزئي الناتج عن انتشار الوباء إلى تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد المصري سلباً بتلك التطورات. تلك القطاعات تعتبر مسؤولة عن توليد نحو 63 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف أعداد كبيرة من العمالة. يأتي على رأس هذه القطاعات قطاع السياحة الذي يسهم بنحو 12 في

النظرية في 18 يناير 2020 أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة تجاوزت 95.0 في المائة، ناهيك عن الهبوط الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي سيؤدي إلى تسجيل معدلات انكماشية في الناتج المحلي الإجمالي، كما أثرت هذه الجائحة بشكل ملحوظ على الواردات من السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، بالتالي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية لا سيما قطاع الصناعة والخدمات⁽⁴⁸⁾.

من المتوقع انكماش الاقتصاد الليبي بنسبة 27.5 في المائة خلال عام 2020، مع تعافي متوقع بنحو 20.9 في المائة في عام 2021، مع تحقيق نجاح نسبي في استعادة جانب من كميات الإنتاج النفطي، وهو ما سيدعم ناتج القطاع لاسيما وأن ليبيا مُعفاة من تنفيذ اتفاق "أوبك+" نظراً لأوضاعها الداخلية، وهو ما سيدعم آفاق النمو العام المقبل إضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لتحسن الأسعار العالمية للنفط.

في اليمن، تقدر الأمم المتحدة حاجة أكثر من 80 في المائة من السكان إلى مساعدات إنسانية، وأن حوالي 50 في المائة من السكان معرضون لخطر المجاعة نتيجة الأوضاع الداخلية التي فاقم من حدتها انتشار فيروس كورونا. استفاد اليمن مؤخراً من مبادرة تخفيف عبء المديونية التي أطلقتها مجموعة العشرين خلال النصف الأول من عام 2020، ومن المتوقع استمرار العمل بها إلى نهاية العام الحالي، وهو ما سوف يُطلق موارد مالية لليمن تقدر بنحو 65 مليون دولار تساهم في التخفيف النسبي من حجم الضغوط التي يواجهها الاقتصاد اليمني الذي فقد معظم موارده الاقتصادية وعلى رأسها الإنتاج النفطي مع توقف عمليات الإنتاج نتيجة الظروف الحالية.

تواجه السياسة المالية والنقدية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تحد من قدرة صناع السياسات على التخفيف من الأزمة الاقتصادية الحالية خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد الذي سينعكس على الأنشطة الاقتصادية ويؤثر على مستويات الإنتاج والاستهلاك والصادرات وتحويلات العاملين بالخارج، بالتالي المزيد من الضغوطات على قيمة العملة المحلية التي فقدت الكثير من قيمتها في الأونة الأخيرة في ظل عدم قدرة البنك المركزي على دعم الريال نتيجة الانخفاض المسجل في قيمة الاحتياطيات الدولية التي تراجعت لمستويات تغطي 2.4 شهراً فقط من الواردات.

3) الدول العربية المستوردة للنفط

تمثلت أبرز قنوات تأثر الدول العربية المستوردة للنفط بجائحة فيروس كورونا المستجد في قناة الطلب الخارجي، وتدفقات رؤوس الأموال لاسيما فيما يتعلق بتحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تأثرت القطاعات الأساسية التي تساهم بالجزء الأكبر من الناتج والتشغيل بحالات الإغلاق الكلي والجزئي الناتجة عن انتشار

⁴⁹ صندوق النقد العربي، (2020). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

⁴⁸ مصرف ليبيا المركزي، (2020)، ليبيا، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

القطاع السياحي من 10 في المائة إلى 5 في المائة. علاوة على توفير خطوط ائتمان إلى المشروعات العاملة في قطاع الطيران بفترة سماح عامين. كما تم رفع حد المدفوعات الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة للأفراد والشركات. إضافة إلى الإعلان عن مبادرة جديدة لتخفيف عبء الديون على الأفراد المعرضين لخطر التخلف عن السداد. كما أطلق البنك المركزي برنامج شراء الأسهم بقيمة 20 مليار جنيه ما يعادل 1.3 مليار دولار لدعم البورصة المصرية.

تركز الحكومة المصرية وبعد إتمام المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي بنجاح العام الماضي على تبني رؤية للإصلاح تتمحور حول مواصلة تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة، وسياسات دعم رأس المال البشري بهدف وضع الاقتصاد المصري على مسارات النمو التي تتوافق مع قدراته وتساعده على تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

في المغرب⁽⁵³⁾، تتجلى العوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي في تقلص الطلب الخارجي، والإغلاق الكلي أو الجزئي لنشاط العديد من القطاعات المحلية الموجهة نحو التصدير عقب تداعيات فيروس كورونا المستجد. كما يعتبر تطور الناتج الزراعي، الذي يبقى رهينا بالظروف المناخية، من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على النمو الاقتصادي.

في ظل التأثير المشترك لانتشار وباء فيروس كوفيد-19 وتدابير الحد من انتشاره، بالإضافة إلى الظروف المناخية غير المواتية، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد المغربي انكماشاً بنسبة 5.2 في المائة سنة 2020. كما ينتظر أن تنخفض القيمة المضافة الزراعية بنسبة 4.6 في المائة والإنتاج غير الزراعي بنسبة 5.3 في المائة.

في سنة 2021، من المتوقع أن يعود الاقتصاد المغربي إلى النمو بمعدل 2.4 في المائة، انعكاساً للتحسن المتوقع بنسبة 4.12 في المائة في ناتج القطاع الزراعي، بناء على فرضية تحقيق موسم فلاحى عادي، والارتفاع المتوقع بنسبة 1.3 في المائة للناتج في القطاع غير الزراعي.

مع الانعكاسات الحادة لهذه الجائحة، وبالإضافة إلى عدم اليقين الشديد والمستمر بشأن مدتها وحدثها، فإن هذه الأزمة المنقطعة النظير فرضت تغييراً جذرياً للمشهد الاقتصادي، ودوراً مختلفاً وتحديات جديدة للسياسات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن التغييرات في أنماط الإنفاق والتغيير في سلوك الفاعلين الاقتصاديين المترتب عن هذه الأزمة، وكذا الآثار على الثقة تعد من التحديات الكبيرة التي ستواجه صناعات السياسات.

على صعيد السياسة المالية، تتمحور المخاطر الرئيسية لأزمة فيروس كوفيد-19 حول الضغوط التي تواجه الموازنة العامة.

المائة من الناتج، و10 في المائة من العمالة وتشير التقديرات الرسمية إلى أن كل فرصة عمل مباشرة به تسهم في توفير ما يتراوح بين 4-5 فرص عمل غير مباشرة لاسيما في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بشكل بالغ من انتشار الفيروس⁽⁵⁰⁾.

تشير التقديرات الرسمية إلى توقع انخفاض معدل النمو إلى 4.2 في المائة خلال عام 2020 في حالة ما إذا انحصرت آثار انتشار الوباء في النصف الأول من عام 2020، في حين يتوقع انخفاض أكبر لمعدل النمو إلى نحو 2 في المائة العام الجاري في حالة ما إذا ما امتدت تداعيات الأزمة إلى نهاية عام 2020 وهو الاحتمال الأرجح⁽⁵¹⁾. ومعاودة معدل النمو الارتفاع إلى 3.5 في المائة في عام 2021.

يأتي التقدير المتحفظ لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 كمحصلة للركود الاقتصادي العام الذي يجتاح العالم وتؤثر تداعياته سلباً في النمو والاستثمار والتجارة والتشغيل. كما سينعكس الأثر السلبي للأزمة على أداء بعض القطاعات الاقتصادية، وأهمها السياحة والسفر، ونشاط قناة السويس الذي يرتبط بالحركة التجارية الدولية، والصادرات السلعية، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في الوقت ذاته، توجد قطاعات واعدة قادرة على التكيف والتفاعل الإيجابي مع تبعات الأزمة ويرتكز عليها النمو الاقتصادي العام الجاري وتضم قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات، والزراعة، والتشييد والبناء، والصناعات الدوائية والكيميائية، والصناعات الغذائية التي من المستهدف أن تسهم في التخفيف من تداعيات الأزمة⁽⁵²⁾.

لمواجهة التداعيات الانسانية والاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس، أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه (6.4 مليار دولار ما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا. تضمنت الحزمة عدد من التدابير من بينها زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 14 في المائة، وتخفيض تكاليف الطاقة بالنسبة للقطاع الصناعي، وتخفيض العبء الضريبي للعقارات في القطاعين الصناعي والسياحي، ودفع إعانات للمصدرين. وكجزء من التدابير المتبناة، تم الإعلان عن حزمة تحفيزية بقيمة 50 مليار جنيه لدعم قطاع السياحة وتأجيل الضرائب واجبة السداد على القطاع.

من جانبه تبني البنك المركزي المصري حزمة تحفيزية شملت خفضاً لسعر الفائدة بنحو 3 نقاط مئوية، إضافة إلى تخفيض سعر الفائدة التفضيلية على القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع الصناعة، وقروض الإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة من 10 في المائة إلى 8 في المائة. فيما تم خفض سعر الفائدة على قروض

⁵⁰ تقديرات وزارة السياحة، جمهورية مصر العربية.

⁵¹ وزارة التخطيط والتنمية والاقتصادية، (2020). مصر، "الملاحم الأساسية لخطة التنمية المستدامة للعام المالي 2020-2021"، مايو.

⁵² البنك المركزي المصري، (2020). مصر، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

⁵³ بنك المغرب، (2020). المغرب، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

(et Renault Tanger) اعتباراً من 19 مارس، مع افتراض حدوث انتعاش تدريجي ابتداءً من الربع الثالث من عام 2020. فيما يتعلق بصادرات الفوسفات ومشتقاته، يتوقع أن تشهد شبه استقرار نتيجة انخفاض الأسعار الدولية، والزيادة في الكميات المشحونة. فيما يخص مبيعات قطاع النسيج والجلود، فانخفاضها راجع إلى تعطل سلاسل توريد المواد الخام والمدخلات، وإلى انخفاض الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، وبشكل رئيس من أوروبا. بخصوص الواردات، من المتوقع أن تتخفض بشكل رئيس بسبب الانخفاض في فاتورة الطاقة، بعد انخفاض الأسعار الدولية، وانخفاض في اقتناء سلع التجهيز. من المتوقع، أن تتخفض إيرادات السفر، بعد إغلاق الحدود منذ نهاية مارس وتراجع المداخيل العالمية. أما بالنسبة لتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، فيفترض أن تتخفض بشكل أساسي بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة البطالة في الدول المضيفة. إجمالاً، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بعد أن سجل 4.1 في المائة في عام 2019.

للتخفيف من تأثير وباء كوفيد-19 على الحسابات الخارجية، استفاد المغرب من سحب في إطار خط الوقاية والسيولة، كما تدرس وزارة المالية إمكانية الاقتراض من الخارج وفق المرسوم الذي تم استصداره الذي يرخص للحكومة تجاوز سقف الاقتراض الخارجي، المُحدد بموجب قانون المالية 2020.

في تونس⁵⁴، شهد النشاط الاقتصادي، خلال النصف الأول من العام الجاري تأثيراً كبيراً بسبب الجائحة في جل قطاعاته في ظل إجراءات الحجر الصحي الشامل الذي انطلق خلال منتصف شهر مارس 2020 بهدف الحد من انتشار وباء كوفيد-19، على غرار قطاع الخدمات، خاصة القطاع السياحي والأنشطة المرتبطة به. إضافة لتأثر القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية بتقلص الطلب الخارجي، وتعطل شبكات التزود من الخارج، كذلك تأثير المناخ السائد على الاستثمار والاستهلاك.

غير أن هناك بعض النقاط الإيجابية وخاصة التنوع الاقتصادي التونسي الذي من شأنه أن يساهم في مرونة وصمود الاقتصاد على غرار الإنتاج الفلاحي بفضل الإنتاج الجيد للحبوب وزيت الزيتون، إضافة إلى دخول حقل نورة للغاز طور الإنتاج ما من شأنه دعم النمو وخفض الواردات، والمساهمة في تقليص عجز الميزان الطاقوي. كما أن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية سيكون له الأثر الإيجابي على ميزانية الدولة، وعلى حجم الدعم الموجه لقطاع المحروقات.

ظهر تأثير واضح لجائحة فيروس كورونا على نشاط بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة لاسيما الصناعات المعملية، حيث تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي للقطاع إلى

فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن التدابير المتعلقة بالحجر الصحي إلى تراجع الموارد الضريبية، خصوصاً إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، وضرائب الدخل والاستهلاك. بناءً عليه، من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية ليلعب 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من 3.7 في المائة المُقدرة في قانون المالية. كما تتمثل هذه المخاطر في تأخير الإصلاحات الهيكلية الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات المهمة للنظام الضريبي.

في إطار الجهود الاستباقية التي تقوم بها الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لوباء كورونا على الاقتصاد الوطني، تم إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية برئاسة وزير الاقتصاد بغرض تقييم تأثير تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد، واعتماد إجراءات تخفيف لدعم قطاعات الاقتصاد المتضررة. في هذا الصدد أُعطيت الأولوية لاتخاذ الإجراءات على المستوى الاجتماعي لفائدة العمال الذين توقفوا عن العمل، ومن جهة أخرى، لاتخاذ تدابير لفائدة الشركات الأكثر تضرراً من الأزمة، وأخيراً تحديد حزمة تدابير على المستوى الضريبي. كما دعت السلطات العمومية جميع الإدارات والمقاولات والمؤسسات العمومية إلى ترشيد النفقات، باستثناء قطاعات الصحة، التعليم والأمن الوطني.

ودعا جلالة الملك محمد السادس إلى إحداث حساب بعنوان "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا"، من أجل تمويل الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والحد من آثاره. سيُخصص هذا الحساب الذي رصدت له من الميزانية العامة للدولة اعتمادات مالية بمبلغ 10 مليارات درهم لتحديث مرافق البنية التحتية لقطاع الصحة، ومساعدة الأسر المحتاجة والقطاعات الاقتصادية المتضررة. بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة، يتم تمويل الحساب المذكور أيضاً من خلال مساهمة العديد من الهيئات والمؤسسات وبفضل تبرعات المواطنين من الأفراد والشركات، حيث استقطب حتى نهاية شهر مايو 2020 مداخيل بقيمة 33 مليار درهم.

ستواصل لجنة اليقظة الاقتصادية العمل على رصد المقترحات المقدمة من طرف الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات الوزارية، في أفق الإعداد للمشروع المعدل لقانون المالية. ستكون خطة الإنعاش المرتبطة بقانون المالية المعدل هذا شاملة ومتكاملة، حيث ستنجح مواكبة إعادة التشغيل التدريجي لأنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، بتناسق تام مع خطة رفع الحجر الصحي المخطط لها وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق انتعاش اقتصادي قوي عند الخروج من أزمة كوفيد-19.

تحت تأثير أزمة فيروس كوفيد-19، من المتوقع أن يتضرر القطاع الخارجي نتيجة التراجع الحاد المتوقع للصادرات في عام 2020، مما سيؤثر على جميع القطاعات. على وجه الخصوص، يفترض أن تعاني صادرات صناعة السيارات من توقف الإنتاج الذي قرره مصانع Renault (SOMACA)،

54 البنك المركزي التونسي، (2020). تونس، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

- إجراءات للحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل، لا سيما في القطاع غير الرسمي.
- توسيع مخصصات الميزانية للإنفاق الصحية، فضلاً عن إنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دينار من أجل اقتناء معدات طبية للمستشفيات العامة.
- تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا.
- تفعيل آلية لضمان قروض المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية لوضع الآلية موضع التنفيذ.
- اعتماد إجراءات عاجلة لمساندة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 تمثلت في إعفاءات ضريبية ومالية واجتماعية لتخفيف العبء عليها والمحافظة على فرص العمل التي توفرها.
- تقديم حزمة من المساعدات الظرفية لمحدودي الدخل وأصحاب الهمم والمشردين بقيمة 450 مليون دينار تونسي لمجابهة جائحة "كوفيد-19" تتمثل في:
 - o مساعدة نقدية استثنائية ظرفية مباشرة لفائدة 623 ألف عائلة محدودة الدخل.
 - o مساعدة نقدية استثنائية ظرفية مباشرة لفائدة 260 ألف عائلة معوزة.
 - o مساعدة نقدية استثنائية ظرفية مباشرة لفائدة الأسر المتكفلة بكبار السن الفاقدين للسند.
 - o مساعدة نقدية استثنائية ظرفية مباشرة لفائدة الأسر الحاضنة لأطفال فاقدين للسند.
 - o مساعدة نقدية استثنائية ظرفية مباشرة لفائدة الأسر الحاضنة لأشخاص ذوي إعاقة.
 - o علاوة على دعم بقيمة 300 مليون دينار تونسي في صورة خط تمويل كمساعدات للمتطلين عن العمل بسبب الجائحة.
- كما تم تبني حزمة أخرى من الإجراءات على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي شملت:
 - قيام البنك المركزي التونسي في مارس من عام 2020 بخفض سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس لتصل إلى 6.75 في المائة، مع انخفاض مماثل في نسب تسهيلات الإقراض والإيداع إلى 7.75 في المائة و5.75 في المائة على التوالي.
 - إعلان السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة لا سيما قروض الموظفين لفترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر بحسب مستويات صافي الإيرادات.

82.9 نقطة خلال شهر مارس 2020، مقارنة بنحو 105 نقطة تقريبا للرقم المسجل خلال شهر مارس 2019، وبنحو 107 نقطة للمسجل في الشهر السابق عليه. الأمر ذاته سُجل على مستوى عدد من الصناعات الأخرى مثل مؤشر صناعة مواد البناء والخزف والبلور الذي تراجع إلى 75.2 نقطة في مارس 2020، مقابل نحو 104 نقطة لشهر مارس 2019، في حين تراجع مؤشر الصناعات الميكانيكية إلى 73.3 نقطة مقابل نحو 106 نقطة عام 2019.

انخفض المؤشر العام للإنتاج الصناعي إلى 78.1 نقطة شهر مارس 2020 مقابل 90.9 نقطة لنفس الشهر العام الماضي، ومقارنة بنحو 93.9 نقطة للشهر السابق عليه⁽⁵⁵⁾. كما ظهر تأثير كبير للجائحة على قطاع السياحة مع انخفاض أعداد السائحين المتدفقين إلى البلاد إلى 198 ألف سائح في شهر مارس 2020، في حين توقفت حركة السياحة تقريبا في شهر أبريل من عام 2020. بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة، فقد سجل انكماشاً بنسبة 1.7 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020. وسُجل أكبر انكماش في قطاع خدمات المطاعم والفنادق بانكماش بلغت نسبته 16.8 في المائة على أساس سنوي، وكذلك ناتج كل قطاع صناعة النسيج والملابس والجلد، وقطاع النقل مع انكماش القطاعين بنسبة 15.3 و12.1 في المائة. في المقابل، سجل قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية توسعاً ملموساً حيث نمت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 20.3 في المائة خلال الربع الأول.

من المتوقع تراجع مستوى الصادرات نتيجة انخفاض مستويات الطلب الخارجي لا سيما أن بعض الدول المتأثرة بالأزمة مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تمثل أهم الشركاء التجاريين لتونس.

تم في 21 مارس الإعلان عن خطة طوارئ بقيمة 2.5 مليار دينار تونسي (0.9 مليار دولار) لدعم القطاع الخاص، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تشمل الحزمة:

- إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وتيسير إجراءات استرداد الضريبة وتسريع السداد.
- تأجيل دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من أول أبريل.
- تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي عن الربع الثاني من عام 2020 لمدة ثلاثة أشهر.
- تأجيل سداد أقساط القروض البنكية، والمؤسسات المالية لمدة ستة أشهر.
- جدولة المستحقات الضريبية والديوانية لمدة سبع سنوات.
- إعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها.

55 المعهد الوطني للإحصاء، (2020). تونس، النشرة الشهرية للإحصاءات، مايو 2020.

المتعلقة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وما يرتبط بها من انخفاض لمستويات الطلب الخارجي وكذلك نقص المعروض من النقد الأجنبي تمثل تحديات أمام مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الأجل القصير. كما تمارس التحديات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد ضغوطات على التعافي الاقتصادي في الأجل المتوسط. من جانب آخر، تستلزم استعادة التوازنات الاقتصادية إصلاحات اقتصادية تستهدف احتواء الزيادة في مستويات الطلب الكلي، وكبح جماح التضخم الذي ارتفع ليسجل نحو 51 في المائة العام الماضي، وواصل ارتفاعه لمستويات تقارب 90 في المائة في بعض أشهر عام 2020. علاوة على ضرورة تبني إصلاحات نقدية ومالية وهيكلية لاحتواء العجز في الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المعاملات الجارية. يُشار إلى أن عجز ميزان المعاملات الجارية قد سجل العام الماضي ارتفاعاً كبيراً إلى نحو 15 في المائة في ظل انخفاض الصادرات، والارتفاع الكبير الذي شهدته الواردات نتيجة للتراجع الكبير المُسجل في قيمة العملة التي فقدت العام الماضي فقط نحو 66 في المائة من قيمتها مقابل الدولار.

نتج عن جائحة كورونا تضرر الاقتصاد السوداني لاسيما جراء انخفاض الإيرادات العامة التي انخفضت وفق تقديرات وزارة المالية بنسبة 40 في المائة، وهو ما سينتج عنه ارتفاع كبير لمستويات العجز في الموازنة العامة مما استدعى قيام وزارة المالية بمراجعة الميزانية واتخاذ إجراءات طوارئ من بينها التعديل التدريجي لأسعار الصرف والدولار الجمركي على مدى عامين للوصول للسعر الحقيقي. بناء على التحديات الاقتصادية القائمة من المتوقع انكماش الاقتصاد السوداني بنحو 6.4 في المائة في عام 2020، وتسجيله لتعافي بحدود 1.7 في المائة العام المقبل.

الأردن⁽⁵⁶⁾، حقق الاقتصاد الأردني تحسناً طفيفاً في أدائه خلال عام 2019 لينمو بنسبة 2.0 في المائة، بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9 في المائة خلال عام 2018، مدفوعاً بالنمو الملموس الذي شهدته الصادرات، من جهة، والأداء القوي للموسم السياحي، من جهة أخرى. كانت التوقعات تشير إلى استمرار تحقيق تحسن في النمو الاقتصادي خلال عام 2020، إلا أنه في ضوء تداعيات أزمة كورونا سجل الاقتصاد الوطني تباطؤاً في أدائه خلال الربع الأول من عام 2020 لينمو بنسبة 1.3 في المائة بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0 في المائة خلال نفس الربع من عام 2019، وتشير التوقعات إلى استمرار تسجيل مزيد من التراجع في معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2020 ليسجل انكماشاً بحدود 3.4 في المائة، وذلك في ضوء ما يلي:

- تباطؤ الطلب العالمي، وانخفاض الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار السلع عالمياً وتراجع سلاسل التوريد الخارجية للصناعات المختلفة.

- تأجيل سداد أقساط القروض البنكية لمدة 6 أشهر بالنسبة للذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ألف دينار.
- إنشاء صناديق استثمارية بقيمة 600 مليون دينار.
- ضمان حكومي للعمليات الائتمانية الجديدة بحدود 500 مليون دينار.
- تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل فائدة السياسة النقدية وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3 في المائة.
- دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن الشهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة.
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل عقد جلساتها العامة العادية للمساهمين، لما بعد الأجل القانوني المحدد في نهاية الشهر الجاري.
- دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن عام 2019، والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي.
- تلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل لتمكينها من استعمال الموارد المتاحة لدى البنك المركزي الأقل تكلفة.
- وضع آلية جديدة لإعادة التمويل لفترة شهر من أجل دعم البنوك والمؤسسات المالية في جهودها لدرء تداعيات جائحة كوفيد-19، وضمان استمرارية نشاط تمويل عملائها من المؤسسات.
- تيسير شروط استخدام المقابلات المقدمة كضمان لعمليات إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي التونسي.
- تمكين الافراد والمؤسسات من الانتفاع بتأجيل أقساط ديونهم لدى البنوك بداية من شهر مارس 2020.

حصلت الحكومة على مبلغ 118 مليون دولار من صندوق النقد العربي إضافة إلى 745 مليون دولار في إطار "أداة التمويل السريع" لصندوق النقد الدولي ومنتظر أن تحصل على 600 مليون يورو من المفوضية الأوروبية ومبالغ أخرى من المانحين خاصة الرسميين.

في المجمل، من المتوقع انكماش الاقتصاد التونسي بنسبة 4.3 في المائة في عام 2020، وتسجيله لمعدل نمو بحدود 3 في المائة في العام المقبل.

يركز **السودان** في المرحلة الحالية على استعادة الاستقرار الاقتصادي وعلى تجاوز التحديات الهيكلية المرتبطة بالاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلا أن التطورات

56 البنك المركزي الأردني، (2020). الأردن، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

الشيخوخة، وفي حال تطبيقها تصبح نسبة الاشتراكات 5.25 في المائة بدلاً من 21.75 في المائة.

- استصدار العديد من القرارات التي تهدف إلى حفظ حقوق العاملين ودخولهم وحمايتهم من التسريح من العمل.

- إعادة فتح القطاعات الاقتصادية بشكل مندرج لتعمل بكامل طاقتها مع بداية يونيو 2020، والتوسع في إنتاج المستلزمات الطبية والمعقمات والكمادات وزيادة عدد المصانع المنتجة في هذا القطاع.

تتمثل التحديات التي تفرضاها هذه المرحلة على الصعيد النقدي والمالي بالانخفاض الكبير للتدفقات النقدية ونقص السيولة لدى القطاعات الاقتصادية من شركات وأفراد، إذ أن الشركات التي تواجه ضغطاً في السيولة بسبب الانقطاع والتي ليس لديها وصول مباشر إلى التمويل قد تتعرض لمشكلة في ملاءتها المالية.

يُترجم نقص السيولة النقدية على مستوى الشركات والأفراد إلى خسارة في التدفقات النقدية على مستوى البنوك، كونها تمثل الدائنين الأساسيين للشركات والأفراد. بالتالي يتعين على البنوك بناء مخصصات "خسائر القروض"، مما قد يؤثر على أوضاع كفاية رأس المال لديها.

منذ انتشار هذا الفيروس في عدد محدود من الدول، كان البنك المركزي الأردني يراقب عن كثب تطورات هذا الفيروس ودراسة الاستجابة والإجراءات المناسبة في حال انتشاره. وقام باتخاذ جملة من الإجراءات للحد من تبعات هذا الفيروس على الاقتصاد، أبرزها:

- تخفيض أسعار الفائدة بواقع 1.5 نقطة مئوية، وقامت البنوك بعكس هذا التخفيض مباشرة على قروض المقترضين.

- الإيعاز والسماح للبنوك بتأجيل أقساط القروض المستحقة على قروض التجزئة والشركات.

- تخفيض عمولات ضمان القروض، وزيادة نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

■ تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات لتصل إلى 0.75 في المائة من 1.5 في المائة لكافة القروض التي سيتم منحها وحتى نهاية عام 2020.

■ تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة التي سيتم منحها، لتصل إلى 0.75 في المائة من 1 في المائة وحتى نهاية عام 2020.

- تراجع تدفقات الدخل السياحي، وتحويلات العاملين بالخارج.

- إجراءات الإغلاق الداخلية للعديد من القطاعات لمواجهة انتشار الفيروس.

ستعتمد اتجاهات النمو الاقتصادي خلال عام 2021 على قدرة العالم على احتواء جائحة فيروس كورونا، من جهة، والقدرة على التغلب على تداعيات الفيروس محلياً، من جهة أخرى، إلا أن التوقعات الحالية تُشير إلى عودة سريعة لزخم النمو الاقتصادي في الأردن في عام 2021، ونمو بحدود 3.6 في المائة.

تواجه عملية التعافي الاقتصادي بعدد من التحديات من بينها:

- محدودية الحيز المالي، وارتفاع المديونية، وذلك في ظل الحاجة إلى حشد المزيد من الموارد التمويلية بشكل سريع وخلال وقت قصير وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر تضرراً.

- توقف وتباطؤ أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، التي تُعتبر محركاً لباقي القطاعات الاقتصادية، من جهة، ومورداً هاماً لإيرادات الدولة، من جهة أخرى، كالسياحة، والنقل.

- القيود المفروضة في التعامل مع العالم الخارجي في ظل استمرار انتشار فيروس كورونا عالمياً، وهو ما قد يعيق تعافي العديد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما السياحة، والتجارة، والنقل.

- استمرار حالة عدم اليقين حول مدة بقاء الجائحة، واحتمالية ظهور موجة جديدة لها، وانعكاس ذلك على مؤشرات الطلب.

اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لدعم النمو الاقتصادي ولعل من أبرزها:

- إتباع سياسات اقتصادية توسعية لمواجهة الأزمة.

- تأجيل أقساط القروض خلال فترة تعطل الأفراد والمنشآت المتأثرة بالأزمة.

- قيام البنك المركزي الأردني بإطلاق برنامج تمويلي بقيمة (500) مليون دينار ليتم إقرضه عن طريق البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة بكلف وشروط ميسرة، وذلك بهدف تمكينها من التعامل مع الآثار السلبية للأزمة، والمحافظة على أعمالها والعاملين فيها.

- تخفيف كلفة الطاقة من خلال عدم استيفاء تعرفه الحمل الأقصى للصناعات المتوسطة والزراعية والفنادق حتى نهاية شهر يونيو 2020.

- وقف العمل ببعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي، وإعطاء الخيار لمنشآت القطاع الخاص بتعليق تأمين

- رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية لتصل إلى 90 في المائة بدلا من 80 في المائة.
- قام البنك المركزي الأردني باتخاذ تدابير تهدف لتعزيز السيولة النقدية بحجم بلغ حوالي (2,454) مليون دينار في السوق المحلي، لغايات دعم البنوك في تغطية الاحتياجات التمويلية للقطاعيين الخاص والعام، وذلك من خلال قيام البنك ب:
 - تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي ليصل إلى 5 في المائة من 7 في المائة الأمر الذي عزز السيولة بمقدار 550 مليون دينار.
 - ابرام اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك المحلية بمقدار 850 مليون دينار، ولأجل تصل لسنة.
 - منح قرض بقيمة 300 مليون دينار لمؤسسة ضمان القروض.
 - تنفيذ عمليات السوق المفتوحة دائمة بقيمة 254 مليون دينار.
 - إطلاق برنامج تمويل جديد بحجم يبلغ (500) مليون دينار، يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين (للشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن 200 موظف، ويقل حجم أصولها أو مبيعاتها عن 5 مليون دينار)، وبسعر فائدة منخفض لا يتجاوز الـ 2 في المائة، ويمكن للشركات المستهدفة من خلال هذا البرنامج الحصول على احتياجاتها لتمويل رأسمال العامل، وتغطية النفقات التشغيلية بما فيها الرواتب والأجور والنفقات المختلفة الأخرى، مع اقترانها بفترة سداد تصل إلى 42 شهراً منها 12 شهر كفترة سماح .
- إجراء تعديلات تيسيرية على برنامج تمويل ودعم القطاعات الاقتصادية بحجم (1.2) مليار دينار، واشتملت أهم تلك التعديلات على تخفيض أسعار الفائدة لتصل إلى 1 في المائة بدلا من 1.75 في المائة للمشاريع داخل العاصمة عمان، و0.5 في المائة بدلاً من 1 في المائة للمشاريع خارج العاصمة. بالإضافة إلى تمديد فترات الاستحقاق لتصل إلى 10 سنوات من ضمنها سنتين سماح، وإمكانية الحصول على التمويل لتغطية المصاريف التشغيلية ورأسمال العامل. كما تم زيادة حجم السقوف الممنوحة للقطاعات لتصل إلى 3 مليون دينار لكل مشروع لكافة القطاعات المشمولة مع الإبقاء على السقف الممنوح لقطاع الطاقة المتجددة والنقل عند مستواه السابق البالغ 4 مليون دينار أردني، وأخيرا قام البنك المركزي بتوسيع مظلة القطاعات المشمولة لتتضمن القطاع التصديري.
- يشار إلى أن القطاعات المشمولة هي: السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات، الصناعة، الصحة، التعليم المهني والفني والتدريب التقني، الاستشارات الهندسية، بالإضافة إلى القطاع التصديري، ومن ضمنها شركات النقل في كل من هذه القطاعات سواء النقل الجوي أو البري.
- كما أعلن البنك المركزي عن تأجيل سداد الأقساط المستحقة على جميع القروض الممنوحة ضمن البرنامج أعلاه خلال الفترة (18-3-2020 وحتى نهاية عام 2020).
- كما سيستمر البنك المركزي بمتابعة جميع التطورات واتخاذ الإجراءات المناسبة بما يحقق الحد من تأثير تبعات فيروس كورونا على الاقتصاد الأردني والقطاع المصرفي وعملائه.
- على صعيد المالية العامة، تتمثل أبرز التحديات في تراجع الإيرادات المحلية بسبب توقف القطاعات الاقتصادية والحيوية عن العمل وتعطيل القطاع العام. علاوة على ارتفاع الإنفاق الجاري نتيجة التزام وزارة المالية بتسديد مدفوعات الفائدة واقساط القروض ومتأخرات القطاع الخاص والالتزام بدفع متطلبات مواجهة أزمة كورونا. من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح في موازنة عام 2020 حوالي 1046.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما نسبته 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وما نسبته 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وأن يبلغ حوالي 1852.9 مليون دينار قبل المنح أو ما نسبته 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 و5.9 في المائة و5.5 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي للأعوام 2021، 2022. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية عام 2020 حوالي 32241.9 مليون دينار.
- تم تبني عدد من الإجراءات والسياسات على صعيد المالية العامة لدعم التعافي الاقتصادي تتمثل في:
 - المحافظة على نفس مستوى الإنفاق، مع إعادة توزيع أولوياته، لتعظيم الفائدة الاقتصادية والحماية الاجتماعية.
 - تخفيض الإنفاق الجاري من خلال تخفيض رواتب رئيس الوزراء والوزراء وكبار الموظفين وموظفي القطاع العام والعسكريين، وإيقاف علاوة التنقل للموظفين الحكوميين وتأجيل منح الزيادة السنوية للعاملين في الجهازين المدني والعسكري.
 - قامت وزارة المالية بتسديد ما قيمته (150) مليون دينار من مستحقات القطاع الخاص خلال شهري ابريل ومايو، بالإضافة إلى تسديد ما قيمته (350) مليون دينار في بداية هذا العام لضمان ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد والاستمرار بعملية الإنتاج.

تداعيات أزمة فيروس كورونا، إلا أن استجابة الحكومة السريعة للجائحة والأداء الجيد خلال شهري يناير وفبراير من عام 2020 جعلت تأثيرها أقل حدة على مختلف مؤشرات القطاع الخارجي. إذ أنه وعلى الرغم من توقع ارتفاع عجز الحساب الجاري نتيجة لتوقع التراجع في الصادرات (نتيجة انخفاض الطلب العالمي وتأثر العرض المحلي)، إضافة إلى توقع انخفاض الدخل السياحي إذ يعتبر القطاع السياحي المتضرر الأكبر من هذه الجائحة، وتوقع انخفاض حوالات العاملين نظراً لتأثير جائحة كورونا على الدول المستضيفة للمغتربين الأردنيين خاصة في الدول الخليجية وذلك بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، إلا أن توقع انخفاض الواردات النفطية وغير النفطية، وتوقع انخفاض الانفاق السياحي سيحد من ارتفاع عجز الحساب الجاري بشكل كبير.

في لبنان⁽⁵⁷⁾، يعاني الاقتصاد منذ أكثر من عامين جراء ركود اقتصادي وأزمات مالية واقتصادية حادة غير مسبقة ناتجة بشكل أساسي عن استمرار التجاذبات والأوضاع الإقليمية والمحلية، أسفرت في عام 2019 عن تسجيل انكماش اقتصادي للعام الثاني على التوالي انعكس على كافة القطاعات الاقتصادية. كما أثر تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية، وتصادد وتيرة ارتفاع الدين العام وعدم سداد الدولة للسندات بالعملة الأجنبية المستحقة في شهر مارس من عام 2020 في ظل ضغوطات السيولة وارتفاع سعر الصرف غير الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار على مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين بما شكل تحدياً إضافياً للحركة الاقتصادية من خلال تراجع الاستهلاك الداخلي والاستيراد وغياب الاستثمارات والمساعدات الدولية الموعودة بمؤتمر سيدر. من جانب آخر، عمق فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 من حجم الأزمة على صعيد كافة القطاعات الاقتصادية.

قطاع الخدمات وعلى الأخص السياحة التي شكلت في الأونة الأخيرة رافعة الاقتصاد اللبناني التي تعتبر من القطاعات الحيوية والاساسية في لبنان، كانت الأكثر تضرراً مع إغلاق المجال الجوي والبحري والبري إضافة إلى إغلاق المطاعم والمقاهي والفنادق.

فيما أثر إغلاق المؤسسات والأسواق التجارية ضمن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار كورونا وتراجع الواردات بشكل ملفت بسبب تعرض سلاسل الامداد لضغوط بسبب الفيروس، بشكل قوي على أداء القطاع التجاري. تجدر الإشارة إلى أن الاستيراد كان قد بدأ بمنحاه التراجعي منذ عام 2019 مع شح السيولة في العملات الأجنبية، والتوجه العام إلى دعم الصناعة والصادرات للحد من العجز التجاري.

نتج عن هذا الوضع الاقتصادي والمالي غير المسبوق إغلاق عدد من الشركات وتسريح عدد من الموظفين بما انعكس على

إيقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وأمانة عمان الكبرى والبلديات حتى تاريخ 31/12/2020 للوظائف المستحدثة على جدول تشكيلات الوظائف للعام 2019/2020.

تم إعداد حزمة من الإجراءات لتأمين الحماية الاجتماعية لقطاعات العمل غير المنتظم والعاملين بالأجور اليومية أو المعتمدين في معيشتهم على الدخل اليومي، حيث قامت الحكومة بإنشاء صندوق "همة وطن" وذلك لمساعدة الأسر المتضررة بشكل مباشر من أزمة كورونا.

بناء على أمر الدفاع رقم (9) قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي باستحداث برامج التضامن (1، 2) والمساند لدعم العاملين في القطاع الخاص ومساعدة المنشآت في دفع رواتب العاملين لديها.

بالإضافة إلى برامج الحماية الاقتصادية التي يقدمها البنك المركزي الأردني لدعم القطاع الخاص، والتي من ضمنها إنشاء صندوق بقيمة 500 مليون دينار لحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقروض صغيرة ونسب فائدة لا تتجاوز 2 في المائة، وتحمل الحكومة جميع الفوائد المترتبة على القروض التي تهدف لتغطية رواتب العاملين وإعطاء هذه المنشآت فترة سماح لمدة سنة واحدة.

وعلى جانب الإيرادات، قامت وزارة المالية باتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية لتحفيز الاقتصاد الوطني تتلخص في:

تأجيل تسديد ضريبة المبيعات على السلع المحلية دون تحصيل غرامات، لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص للاستمرار بالقيام بعملياته.

السماح للشركات على الفوائض الذهبية والفضية بدفع 30 في المائة فقط من الرسوم الجمركية وتأجيل 70 في المائة تدفع لاحقاً.

إعفاء الغرامات المترتبة على ضريبة الدخل والمبيعات وتقسيط المبالغ المترتبة على الشركات والمؤسسات في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة.

تمديد المدة المقررة لتقديم إقرارات ضريبة الدخل والمدة المتعلقة بوجوب توريد الضريبة المقطعة المحصلة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حتى تاريخ 2020/6/30 وذلك حسب أمر الدفاع رقم 10.

على صعيد القطاع الخارجي، على الرغم من سيادة حالة عدم اليقين والفرصيات المختلفة لأداء القطاع الخارجي في ظل

57 مصرف لبنان، (2020). لبنان، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

للدفع للتجار وأصحاب المهن الحرة لتسهيل العمليات المالية بشكل خاص، وتحريك الاقتصاد بشكل عام خصوصاً خلال أزمة كوفيد-19 وتحدياتها.

في خضم كل هذه الصعوبات الاقتصادية والمالية والظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان من المتوقع انكماش الاقتصاد اللبناني بما لا يقل عن 12 في المائة في عام 2020. تعتمد آفاق النمو على مسارات التفاوض القائمة مع المؤسسات الدولية للحصول على الدعم المالي اللازم لتجاوز الأزمة الحالية، والأهم من ذلك على قدرة الحكومة على تبني الإصلاحات اللازمة لتجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية. في المقابل، من المتوقع تباطؤ وتيرة الانكماش الاقتصادي العام المقبل إلى نحو 3 في المائة بافتراض نجاح جهود الحكومة في الحصول على مساعدات مالية دولية والبدء في الدفع قدماً باتجاه تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

فلسطين(58)، من المتوقع أن تُلقي جملة من المتغيرات والمعطيات بظلالها على المشهد الاقتصادي الفلسطيني في عامي 2020، و2021؛ ومن أهمها:

- (1) استمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم خزينة الحكومة الفلسطينية؛
- (2) عدم انتظام تحويل أموال المقاصة، و/أو تحويلها منقوصة، وما له من تداعيات سلبية على الانفاق الحكومي؛
- (3) تصاعد وتيرة الأوضاع الداخلية غير المواتية وتأثيراتها على مستويات الاستهلاك والاستثماري؛
- (4) استمرار حالة الحصار والاعلاقات للمعابر التجارية والتوترات في قطاع غزة.
- (5) استمرار الاجراءات والتدابير الاحترازية المرافقة "الجائحة فيروس كورونا".

في ضوء هذه التطورات، يتوقع تراجع النمو الحقيقي في عام 2020 بنسبة 5.2 في المائة، على أن يشهد النشاط الاقتصادي حالة من التعافي النسبي في عام 2021 وينمو بنسبة 4 في المائة.

أضافت الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس كورونا المزيد من الأعباء الاقتصادية على الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص على حد سواء من أهمها:

- ارتفاع النفقات الحكومية العامة، خاصة على القطاع الصحي وقطاع الأمن.
- انخفاض الإيرادات العامة، نتيجة تعطل حركة التجارة وتراجع الإيرادات الضريبية.
- تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاع الخدمات والسياحة.

مستويات المعيشة ونسب الفقر، لاسيما فيما يتعلق بالطبقة المتوسطة التي تمثل المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية.

لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة، تبنت وزارة المالية عدد من الإجراءات من بينها:

- إنشاء صندوق تضامن وطني للتبرعات العينية والنقدية وتخصيص مبلغ مقداره 1200 مليار ليرة لشبكات الأمان الاجتماعي، في ميزانية 2020.
- إعلان وزارة المالية عن تمديد جميع المواعيد النهائية المتعلقة بدفع الضرائب والرسوم، والموافقة على صرف 450 مليار ليرة لبنانية من المستحقات إلى المستشفيات الخاصة.
- بدء وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع وزارات الصناعة والزراعة والدفاع والداخلية والعمل والمالية والاقتصاد والإعلام، تنفيذ خطة بالتنسيق مع البلديات، ومراكز الشؤون الاجتماعية والجيش لتوزيع المساعدات النقدية على الأسر الأكثر فقراً والمتضررة نتيجة كوفيد-19.

أما مصرف لبنان، فقد أصدر بعض التعاميم تماشياً مع الأزمة المالية والصحية التي تسهل وتدعم القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة وتساهم في ضبط الأسعار بما يشمل:

- التعميم رقم 557 الصادر بتاريخ 2020/05/27 الذي يستهدف تأمين العملات الأجنبية النقدية لتلبية حاجات مستوردي ومصنعي المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية المحددة في لائحة تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة، بهدف المساهمة في خفض أسعار السلع الأساسية للمستهلكين والمنتجين.

التعميم الوسيط رقم 547 الذي يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية بقيمة صفر في المائة لمدة خمس سنوات بالليرة اللبنانية والدولار للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية ومن غير القادرين على الوفاء بنفقات التشغيل، أو دفع رواتب موظفيهم خلال مارس وأبريل ومايو 2020 نتيجة انقطاع النشاط بسبب كوفيد-19. اذ يقدم مصرف لبنان بدوره إلى البنوك والمؤسسات المالية خطوط ائتمان لسعر الفائدة لمدة خمس سنوات بنسبة صفر في المائة بالدولار بما يعادل قيمة القروض الاستثنائية الممنوحة.

- التعميم الوسيط رقم 539 الصادر في كانون الثاني 2020 للمصارف والمؤسسات المالية والمؤسسات التي تمارس العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية، بهدف تخفيف استعمال الأوراق النقدية كوسيلة دفع كونه أضاف وسيلة دفع الكترونية آمنة وسريعة تستوفي المعايير اللازمة. ومن خلال هذا التعميم يمكن لزبائن المصارف استعمال التطبيقات المناسبة لإجراء التحويلات الفورية فيما بينهم أو

58 مؤسسة النقد الفلسطينية، (2020). فلسطين، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

نحو 3.7 في المائة مقارنة بتراجع بنحو 6 في المائة بدون هذه الإجراءات.

في الصومال، عانى الاقتصاد الصومالي خلال عام 2020 من تأثير انتشار فيروس كورونا المستجد الذي أثر على قطاعات التجارة والبناء والخدمات المالية ومن انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، وكذلك من غزو أسراب الجراد التي أثرت على ناتج قطاع الزراعة الذي يعمل به قرابة 80 في المائة من القوى العاملة. في المقابل، سوف يستفيد الاقتصاد الصومالي خلال عام 2020 ورغم التحديات الناتجة عن فيروس كورونا من موافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تخفيف عبء الديون عن الصومال في إطار مبادرة الدول منخفضة الدخل عالية المديونية "مبادرة الهيكلة" بما من شأنه خفض ديون الصومال من 5.2 مليار دولار إلى 3.7 مليار دولار، وفي حال استمر الصومال في الالتزام ببرامج الإصلاح من المتوقع أن يتم شطب معظم ديونه في غضون ثلاث سنوات، وهو ما سيدعم عملية التعافي متوسط المدى وسيسمح للدولة الاستثمار في البنية التحتية ولاسيما في مجال الموانئ والطرق.

أما في جيبوتي، انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد في جيبوتي الذي يستفيد من تفعيل دور الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. استناداً إلى ما سبق، من المتوقع أن تتأثر بعض المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية نتيجة الضغوط التي تواجه الإنفاق الحكومي نتيجة الحاجة إلى زيادة مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية، والإنفاق الاجتماعي في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية مع تراجع حركة التجارة الدولية، وانخفاض عدد من البنود الأخرى المساهمة في تمويل الموازنة العامة. هناك حاجة في هذا الإطار إلى السعي نحو تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية، وضمان القدرة على سداد مدفوعات الدين في الأجل المتوسط. في هذا الصدد، ستستفيد الدولة من مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد الديون المستحقة خلال الفترة المتبقية من 2020. من زاوية السياسة النقدية، سيواصل البنك المركزي التركيز على تحسين إدارة السياسة النقدية من خلال السعي نحو إدخال إدارة متطلب الاحتياطي القانوني لإدارة السيولة المصرفية بشكل أفضل، إضافة إلى إجراءات أخرى تستهدف ضمان إدارة المخاطر وزيادة مستويات سلامة وعمق القطاع المصرفي.

نظراً لتركز الأنشطة الاقتصادية في قطاع الخدمات من المتوقع تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع في مستويات التجارة الدولية وبالتوقف الكلي والجزئي لبعض القطاعات الاقتصادية نتيجة انتشار فيروس كوفيد-19. بالتالي من المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8 في المائة خلال عام 2020، وذلك قبل ارتفاعه بنسبة 5.6 في المائة في عام 2021 مع الانتعاش المتوقع لحركة التصدير الإقليمية.

- ارتفاع الدين الحكومي الفلسطيني، نتيجة لتكلفة فيروس كورونا المتوقعة على الخزينة العامة الفلسطينية التي تعاني أصلاً من الارتفاع الملحوظ والكبير في عجز الموازنة العامة، وعليه، سوف تلجأ الحكومة الفلسطينية إلى مزيد من الاقتراض لتغطية نفقاتها.

- الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تراجع عدد العمال الفلسطينيين وارتفاع معدلات البطالة.

- تراجع حركة الاستيراد والتصدير.

- انخفاض قيمة الأصول (الاستثمارات) الخارجية، خاصة في ظل تراجع معدلات أسعار الفائدة العالمية.

- قامت الحكومة الفلسطينية منذ بداية الأزمة الصحية بتشكيل لجنة طوارئ من المؤسسات الحكومية والجهات الشريكة في القطاع الخاص، لدعم القطاعات والمنشآت الاقتصادية المتضررة من هذه الأزمة. في هذا الإطار، تم تشكيل صندوق اجتماعي "وقفه عز" المخصص لتخفيف الآثار الناجمة عن جائحة انتشار فيروس كورونا، ولتوفير الدعم للعائلات المحتاجة والمتضررة جراء هذه الأزمة الصحية.

على مستوى الجهاز المصرفي، اتخذت سلطة النقد الفلسطينية سلسلة من الإجراءات والتدابير، التي كانت كفيلاً بتوفير السيولة الضرورية للمصارف، حيث أسهمت في التخفيف من حدة الضرر، وفي الإبقاء على استمرارية بعض الأنشطة الاقتصادية. ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في ظل هذه الأزمة ما يلي:

- دعم القطاع الصحي، من خلال توجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية. يُشار إلى أن القطاع المصرفي قد قام خلال الأيام الأولى لظهور هذه الجائحة في فلسطين بتقديم مساعدة عاجلة لوزارة الصحة بقيمة 5 ملايين دولار.

- توفير شبكات الأمان المالي والاجتماعي، من خلال تأجيل الأقساط الشهرية (الدورية) لكافة المقترضين للأشهر الأربع القادمة، وللمقترضين من القطاع السياحي والفندقي للأشهر الست القادمة مع إمكانية تمديدها. إضافة إلى تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأوضاع الاقتصادية.

كان لهذه الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد الفلسطينية أثراً فعالاً، وأسهمت في التخفيف من حدة وقع أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني. في هذا السياق تشير التقديرات إلى أن هذه الإجراءات أسهمت في التخفيف من حدة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي وفق عدد من الفرضيات من نحو 8.9 في المائة خلال الربع الثاني 2020، إلى نحو 2.4 في المائة. من المتوقع أن يظهر أثر هذه الإجراءات بشكل أكثر وضوحاً على معدلات النمو خلال الربع الثالث 2020، إذ من المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في تخفيف وطأة التراجع في النمو إلى

2030" التي تركز على التنويع الاقتصادي، وتشجيع بعض القطاعات الواعدة مثل قطاعات الخدمات لا سيما السياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاعات "الاقتصاد الأزرق" الذي يركز على تشجيع صناعة الصيد وغيرها من الصناعات البحرية، علاوة على التركيز على إحراز تقدم في إعادة بناء البنية التحتية العامة (مثل الطرق والمدارس وإمدادات المياه وشبكة الكهرباء) بتمويل من القطاع الخاص والمانحين الدوليين. بناءً على ما سبق، من المتوقع انكماش الاقتصاد القمري بنسبة 1.7 في المائة، وذلك قبل أن يُحقق نمو بنسبة 2.9 في المائة العام المقبل.

في القُمر، تأثر الأداء الاقتصادي بالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المُستجد، الانعكاسات المرتبطة بإعصار كولون الذي خلف خسائر اقتصادية كبيرة في الأونة الأخيرة. تركز السلطات حالياً على تبني السياسات الكفيلة بالتخفيف من أثر الجائحة من خلال خطة للاستجابة الصحية ممولة بدعم من المانحين الدوليين. علاوة على تيسير السياسة النقدية من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني لتعزيز السيولة، والسعي نحو تبني تدابير على مستوى السياسة المالية تستهدف تقديم تحويلات للفئات المتضررة ودعم شبكات الأمان الاجتماعي للأسر الأكثر ضعفاً، وتأجيل تحصيل الضرائب لاسيما للشركات الصغيرة والمتوسطة. في المدى المتوسط، سينصب تركيز السياسات على تنفيذ خطة "جزر القُمر الناشئة 2020-

ثانياً : تحديث توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بعدد من العوامل، حيث أثرت جائحة كورونا على مستوى المعروض من السلع بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية كنتيجة للجائحة في بعض الدول العربية، فيما أدى اتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع الوعاء الضريبي للسلع الانتقائية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه الدول. إضافة إلى ذلك، فقد تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتطورات الداخلية غير المواتية وتأثيرها على أسعار السلع والخدمات. من ناحية أخرى، واكب ذلك تواصل الضغوط التضخمية الناتجة عن التراجع الكبير المُسجل في قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الأجنبية كانعكاس للتحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان، وهو ما نتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المستوردة وارتفاع ملموس لمعدلات التضخم في تلك الدول.

خفف من هذه الضغوط التضخمية، تراجع الطلب المحلي كنتيجة لتراجع مستويات النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية بسبب جائحة كورونا، والتدابير التي قامت بها حكومات معظم الدول العربية في هذا الشأن للحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات خلال تلك الفترة. كمحصلة لتلك التطورات المذكورة، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى حوالي 8.8 في المائة عام 2020، فيما يتوقع انخفاض معدل التضخم ليُسجل حوالي 6.3 في المائة العام المقبل.

الدول العربية المصدرة للنفط

زيادة ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع نطاق السلع الخاصة لوعاء الضريبة الانتقائية. خفف من أثر هذه الضغوط التضخمية تراجع مستويات الطلب المحلي في بعض دول المجموعة مع تطبيق إجراءات الحجر المنزلي واتجاه الحكومات إلى تبني تدابير للحفاظ على استقرار أسعار السلع الأساسية.

في ضوء تلك التطورات سألقة الذكر، يُتوقع ارتفاع معدل التضخم في دول المجموعة بشكل طفيف ليصل إلى حوالي 1.5 في المائة في عام 2020، ومواصلته الارتفاع مدفوعاً بالتحسن المتوقع في النشاط الاقتصادي ليُسجل 1.9 في المائة عام 2021.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، ارتفع معدل التضخم خلال شهر يونيو 2020 على أساس سنوي ليصل إلى 0.5 في المائة (59) كمحصلة لارتفاع أسعار مجموعات الأغذية والمشروبات، والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وتأثيرات وتجهيزات المنزل، والتعليم. في حين انخفضت أسعار كل من مجموعة النقل، والسكن والمياه والكهرباء والغاز.

جاء ذلك في ضوء تضافر عدد من العوامل التضخمية والانكماشية. هذا وسيتأثر المستوى العام للأسعار خلال

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2020 ليلعب نحو 2.1 في المائة. يأتي ذلك كمحصلة لتوقع ارتفاع معدل التضخم في كل من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليصل إلى 1.5 في المائة، وارتفاع أكبر للمستوى العام للأسعار في الدول المصدرة الأخرى للنفط، حيث يتوقع ارتفاع معدل التضخم لدول المجموعة إلى حوالي 3.8 في المائة عام 2020. فيما يتعلق بعام 2021، من المتوقع مواصلة معدل التضخم في دول المجموعة الارتفاع إلى 2.3 في المائة لاسيما في ظل التوقعات بالتعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي وما سينتج عنه من ارتفاع مستويات الطلب الكلي.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثر المستوى العام للأسعار بمعظم دول المجموعة بالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، فقد تأثرت مستويات المعروض من السلع الضرورية كنتيجة للاضطراب الذي أصاب سلاسل الإمداد الدولية خاصة الأغذية والمستلزمات الصحية. كما تأثرت معدلات التضخم في بعض دول المجموعة بالإجراءات المُتخذة

59 الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2020)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، يونيو.

معدل التضخم إلى حوالي 1.9 بالمائة في ظل التحسن المتوقع للطلب الكلي، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

في **قطر**، انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهر يونيو 2020 بنسبه بلغت حوالي 3.4 في المائة وذلك مقارنة بالشهر المناظر من عام 2019⁽⁶⁰⁾. كنتيجة للانخفاض الذي شهدته أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والترفيه والثقافة، والملابس والأحذية، والنقل، والاتصالات، والغذاء والمشروبات، والأثاث والأجهزة المنزلية. بينما سجلت أسعار كل من التبغ، والتعليم، والصحة، والمطاعم والفنادق، ارتفاعاً خلال شهر يونيو 2020.

يتضح مما سبق أن تراجع مؤشر أسعار المستهلك جاء مدفوعاً في المقام الأول بالتراجع الذي شهدته مجموعة الإسكان، بسبب ظروف تفوق المعروض من الوحدات السكنية على مستويات الطلب عليها. من جانب آخر، نتج عن انتشار فيروس كوفيد-19 انخفاض مستويات الطلب الكلي وخاصة في مجموعات "الترفيه والثقافة" و "النقل". أما فيما يخص عام 2021، ومع ارتفاع مستويات الطلب الكلي نتيجةً للتحفيز المالي والنقدي إلى جانب التعافي المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تعود الضغوط التضخمية الظهور العام المقبل.

في ظل التطورات سائلة الإشارة، فمن المتوقع أن ينخفض المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بنحو 1.6 في المائة. وبالنسبة لعام 2021 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 0.6 بالمائة.

في **الكويت**، شهد شهر مايو 2020 ارتفاع معدل التضخم بنسبة قدرها 1.9 في المائة مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق. جاء ذلك كمحصلة للزيادة التي سجلتها أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والنقل، والاتصالات، والملابس، والتبغ، وخدمات الترفيه، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والصحة، والتعليم، والمطاعم والفنادق. في حين انخفضت أسعار مجموعة خدمات السكن. هذا ومن المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور المتبقية من عام 2020 والعام القادم بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة وأثرها على مستويات الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتطور معدلات الإنفاق الحكومي أثناء الأزمة الراهنة، خاصة الإنفاق على القطاع الصحي ولضمان بقاء الأمن الغذائي عند مستوياته الآمنة. إضافة إلى الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتخفيف من وطأة تضرر القطاعات

عام 2020 بتطبيق الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة (من 5 بالمائة إلى 15 بالمائة) ابتداءً من شهر يوليو من العام الجاري.

أما فيما يتعلق بالعوامل الانكماشية فتتمثل في تأثير جانب الطلب المحلي بأثر جائحة كورونا، والذي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إيقاف بدل غلاء المعيشة والذي بدأ تطبيقه مع رواتب شهر يونيو 2020.

على ضوء التطورات المذكورة، يتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 3 في المائة خلال عام 2020. بالنسبة لعام 2021، من المتوقع استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لعودة معظم الأسواق المحلية والدولية إلى طبيعتها وتوقع تلاشي أثر الإجراءات الاحترازية المتبعة، الأمر الذي سيعزز جانب الطلب الاستهلاكي، وبالتالي من المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 2.0 في المائة العام المقبل.

في **الإمارات**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال شهر مايو 2020 بنسبة قدرها 2.7 بالمائة مقارنة بالشهر المقابل من عام 2019. جاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع أسعار كل من مجموعة الترفيه، والنقل، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والمطاعم والفنادق، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والاتصالات، والصحة. بينما زادت أسعار كل من مجموعة الملابس والأحذية، والتبغ، والأغذية والمشروبات، والتعليم.

جاء ذلك بسبب الآثار المترتبة على جائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات. من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور المتبقية من عام 2020 والعام القادم بالتطورات الرئيسية للأسعار محلياً متأثرة بتطور تكلفة المكون السكني، الذي يبلغ وزنه حوالي ثلث مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، بالإضافة إلى تطور الطلب المحلي مدفوعاً بالاتجاهات في سوق العمل.

كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات فيما يتعلق بسعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية وما سينتج عنه من تأثيرات على أسعار السلع المستوردة، علاوة على التطورات المتوقعة للأسعار العالمية للنفط في ظل تطبيق آلية التسعير التلقائي لأسعار الوقود.

في ضوء التطورات المذكورة، من المتوقع أن ينخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 0.5 في المائة خلال عام 2020. بالنسبة لعام 2021، من المتوقع ارتفاع

⁶⁰ جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2020)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

التوقعات خلال عام 2021، من المتوقع معاودة الضغوط التضخمية بالظهور ليصل معدل التضخم إلى حوالي 2.1 بالمائة.

ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

من المتوقع تأثر معدل التضخم بدول المجموعة بالآثار الناتجة من انتشار فيروس كورونا على كل من جانبي العرض والطلب. ساهمت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها معظم دول المجموعة في التخفيف من آثار تلك الجائحة على المستوى العام للأسعار. إضافة إلى ذلك، تأثر المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة بالتطورات الداخلية، داخل تلك الدول أو في دول الجوار، وخاصة أثرها على الإنتاج النفطي والذي معه انخفضت المتحصلات من النقد الأجنبي التي يتم الاعتماد عليها في تغطية احتياجات الطلب المحلي من الواردات السلعية.

بناء على التطورات السابقة، يتوقع ارتفاع معدل التضخم بدول المجموعة إلى 3.8 في المائة عام 2020، وتراجعه بصورة ضئيلة خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 3.5 في المائة.

على ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **الجزائر**، زاد معدل التضخم خلال شهر مايو 2020 مقارنة بالشهر المناظر من عام 2019 ليصل إلى حوالي 2.4 بالمائة⁽⁶¹⁾. جاء ذلك بسبب ارتفاع أسعار كل من الملابس والأحذية، والسكن، والتعليم والثقافة والترفيه، والأثاث والمفروشات، والصحة، والنقل والمواصلات. هذا بينما تراجع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات. تجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل التضخم خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2020 قد بلغ نحو 2.1 بالمائة مقارنة بذات الفترة من عام 2019.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2020 و2021، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 بالمائة و4.0 بالمائة في كل منهما على الترتيب. يأتي ذلك في ضوء التطورات الخاصة بتداعيات جائحة كورونا والإجراءات المتخذة من قبل السلطات بالجزائر للتخفيف من حدة تلك الآثار. إضافة إلى التطورات الخاصة بالمناخ واثارها على مستوى المعروض من السلع الغذائية.

في **العراق**، يتوقع ان يتأثر المستوى العام للأسعار بالآثار المترتبة على جائحة كورونا وخاصة أثرها على مستوى المعروض من السلع والخدمات. إضافة إلى تأثر المستوى

الاقتصادية المختلفة، ومنها دعم الأفراد وأصحاب الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

كنتيجة للتطورات السابقة، يتوقع ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2020 إلى حوالي 1.4 في المائة. وفيما يخص عام 2021، فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.1 في المائة.

في **البحرين**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال شهر مايو 2020 بنحو 2.6 بالمائة، وذلك على أساس سنوي. جاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع أسعار مجموعة الترفيه، والتعليم كنتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا. هذا بينما ارتفعت أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات. ستتأثر معدلات التضخم في المملكة العام الحالي والقادم بمدى تأثير التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا والسياسات النقدية والمالية التحفيزية المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة تلك التحديات.

في ضوء ما سبق، يتوقع أن يتراجع المستوى العام للأسعار بنحو 0.8 في المائة خلال عام 2020 وفق توقعات صندوق النقد العربي. أما بالنسبة لعام 2021، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.1 بالمائة.

في **عمان**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال شهر يونيو 2020 بحوالي 0.7 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2019، في ظل انخفاض أسعار كل من مجموعة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والنقل، والملابس، والسلع والخدمات المتنوعة، والأثاث والتجهيزات المنزلية، والاتصالات، والترفيه. بينما زادت أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والصحة.

من المتوقع أن تتأثر معدلات التضخم خلال عامي 2020 و2021 بعدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، يتوقع تأثر مستويات الأسعار بمستوى الطلب الكلي في السلطنة، وبسلسلة الإصلاحات المالية والإجراءات والتدابير المتخذة للحد من آثار انتشار فيروس كورونا، وتداعيات انخفاض أسعار النفط، التي من ضمنها ضريبة السلع الانتقائية وضريبة القيمة المضافة المتوقع تطبيقها خلال العام القادم. أما على مستوى العوامل الخارجية، يتمثل أهمها في كل من التغيرات المتوقعة للأسعار العالمية للنفط وأثرها على مجموعة النقل، والمواد الخام، والسلع الغذائية الاستراتيجية، إضافة إلى التغيرات في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، فمن المتوقع تراجع المستوى العام للأسعار بنحو 0.5 بالمائة. أما على صعيد

⁶¹ الديوان الوطني للإحصاء، (2020). الجزائر، مؤشر أسعار الاستهلاك، مايو.

هذا، وقد صاحب هذه الازمة تعرض سعر صرف العملة المحلية في بعض دول المجموعة لضغوط كبيرة نتيجة لنقص المعروض من النقد الاجنبي مع تراجع الإيرادات منها، كنتيجة لتراجع المتحصلات من السياحة وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذي أدى إلى ارتفاعات ملحوظة في المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة.

في ضوء التطورات سالفة الذكر ومع استمرار تداعيات الجائحة خلال الفترة المتبقية من عام 2020، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم حوالي 19.0 في المائة. أما بالنسبة لعام 2021 فيتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم بدول المجموعة إلى نحو 12.2 في المائة.

على ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة.

في **مصر**، من المتوقع أن يؤثر تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد بالإضافة إلى الإجراءات الاحتوائية الخاصة به على معدل التضخم حيث انخفضت توقعات التضخم، ولكن تظل النظرة المستقبلية لمعدلات التضخم حالياً متسقة مع تحقيق المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري وهو 9 في المائة (±3 بالمائة) في المتوسط في الربع الرابع من 2020. يأتي ذلك على الرغم من تأثير التضخم باحتمالية ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات كالأدوية وأسعار خدمات المستشفيات بالإضافة إلى الإعلان عن ارتفاع أسعار تعريفة استهلاك الكهرباء للمنازل. رغم ذلك من المتوقع أن تدفع عوامل أخرى باتجاه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض من بينها تراجع مستويات الطلب المحلي، ووجود مخزون كافي من السلع الاستراتيجية من الضغوط التضخمية، واتجاه الأسعار المحلية للوقود إلى الانخفاض تماشياً مع الانخفاض المسجل في الأسعار العالمية للنفط مع اتجاه الدولة إلى تطبيق آلية التسعير التلقائي التي تم على أثرها خفض أسعار بعض المنتجات النفطية في شهر أبريل 2020، بالإضافة إلى قرار الحكومة بخفض أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء المستخدمة في المصانع بما يساعد على خفض كلفة الإنتاج. في هذا الإطار، من المتوقع انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية المرجحة بذات أوزان سلة الاستهلاك المحلي في عام 2020 قبل ارتفاعها في عام 2021. أما على المدى المتوسط والطويل فإن ذلك يعتمد على القدرة على السيطرة على المرض. وفي حال استمرار أزمة الفيروس فمن المتوقع ارتفاع معدل التضخم العام نتيجة الاختناقات المحتملة في قنوات الإنتاج والتوزيع⁽⁶³⁾.

العام للأسعار بالعراق بالتطورات الداخلية الجارية في بعض دول الجوار.

في ضوء تلك التطورات المذكورة، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 0.5 في المائة خلال عام 2020، وحوالي 0.6 في المائة خلال عام 2021.

أما في **ليبييا**، من المتوقع ان يتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات الداخلية التي تشهدها البلاد واثارها على تراجع مستوى الإنتاج النفطي بنسبة تجاوزت 95.0 بالمائة، الأمر الذي نتج عنه انخفاض الإيرادات النفطية والتي تعد المصدر الرئيس للنقد الاجنبي، وما لهذا من اثار عكسية على الاحتياطيات من العملة الاجنبية خاصة وانه يتم الاعتماد بشكل كبير في تغطية الطلب الكلي على الاستيراد من الخارج، لذا فإن انخفاض المعروض من النقد الاجنبي سيولد المزيد من الضغوط على سعر صرف الدينار الليبي امام العملات الاجنبية مما سيدفع باتجاه رفع الاسعار المحلية. ذلك إضافة إلى الآثار الناتجة عن انتشار جائحة كورونا وأثرها على حركة الشحن الدولية مما يؤثر على مستوى المعروض من السلع في السوق المحلي.⁽⁶²⁾

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2020 و2021، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 13 في المائة خلال عام 2020، أما بالنسبة لعام 2021 فمن المتوقع تراجع المستوى العام للأسعار بنحو 6.0 في المائة.

في **اليمن**، في ضوء تواصل التطورات الداخلية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2020 نحو 21 في المائة، وفيما يخص عام 2021، فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 21.5 في المائة.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

تأثر المستوى العام للأسعار في هذه المجموعة من الدول خلال الأشهر الأولى من عام 2020 بتفشي جائحة كورونا، وقد خففت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها معظم دول المجموعة من حدة تداعيات تلك الجائحة على معدلات التضخم بتلك الدول. فقد فرضت تلك الجائحة قيود غير مشهودة من قبل، وذلك بدءاً من الإغلاق للكثير من المؤسسات والوحدات الاقتصادية (العامة والخاصة)، إضافة إلى الحد من التنقل والسفر وانتهاءً بإغلاق الحدود في الكثير من دول المجموعة. الأمر الذي أدى إلى حدوث صدمة مزدوجة في جانبي العرض والطلب في معظم دول المجموعة.

⁶³ البنك المركزي المصري، مصر، (2020). "صندوق النقد العربي - استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

⁶² مصرف ليبيا المركزي، (2020). ليبيا، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

من أهم العوامل التي تؤثر على أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأثمان (65).

كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول نسبة قدرها 1.0 في المائة خلال عامي 2020 و2021.

في **الأردن**، شهد النصف الأول من عام 2020 ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 0.9 في المائة، جاء ذلك في ظل انتشار جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الأردنية للحد من آثار تلك الجائحة. هذا، ولا يتوقع أن تشهد الفترة المتبقية من عام 2020 أية ضغوط تضخمية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة به، وتراجع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.

بناءً عليه، من المتوقع استقرار معدل التضخم عند 0.2 بالمائة عام 2020، وارتفاعه خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 1.6 في المائة (66).

أما في **لبنان**، استمرت الضغوط على سعر الصرف ومستوى الأسعار خلال الربع الأول من عام 2020 وزاد من حدتها انتشار جائحة كورونا في الربع الثاني، وهو ما أدى إلى استمرار انخفاض قيمة العملة اللبنانية في السوق الموازي مع اقبال معظم المؤسسات وتراجع مستوى العرض وذلك مع تركيز الطلب على المواد الأساسية كالمواد الغذائية والأدوية بشكل خاص. أضف إلى ذلك تأثير الوباء على سلاسل الامدادات الغذائية وغيرها عالمياً وتزايد عدم اليقين بشأن مدة الأزمة. في حين كان للانخفاض الكبير للأسعار العالمية للنفط أثر ضئيل على المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من عام 2020، في ظل انخفاض القدرة الشرائية إذ أن اتجاهات الأسعار المحلية مرتبطة بشكل أساسي بسعر الصرف، فاستمرار انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار في السوق الموازي هو العامل الرئيس الذي يتحدد بناء عليه التطورات الراهنة والمستقبلية للمستوى العام للأسعار التضخم في الأشهر والسنوات المقبلة (67). يُشار إلى أن متوسط معدل التضخم قد سجل ارتفاعاً ملموساً خلال الشهور الستة الأولى من عام 2020 ليصل إلى حوالي 38.6 بالمائة.

في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 45 بالمائة، أما بالنسبة لعام 2021 فمن المتوقع تراجع معدل التضخم إلى نحو 15.0 في المائة.

كمحصلة للتطورات سالفة الذكر، يتوقع انخفاض معدل التضخم في مصر إلى حوالي 7.0 في المائة خلال عام 2020، بينما يتوقع خلال عام 2021، ارتفاع معدل تضخم إلى 9.5 في المائة في ظل التوقعات بالتحسن في النشاط الاقتصادي واتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو الارتفاع.

في **تونس**، عاد التضخم من جديد إلى منحاه التصاعدي ليلبلغ 6.3 بالمائة خلال شهري أبريل ومايو 2020 (64)، وذلك بعد أن كان قد سجل 5.8 في المائة خلال شهر فبراير 2020. يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية الطازجة، مدفوعة بزيادة الطلب، وكذلك أسعار بعض المواد والخدمات على غرار التبغ والدواء وخدمات النقل. أما بالنسبة للتضخم الأساسي، فقد استقر عند مستوى 6 في المائة المسجلة خلال نفس الفترة من العام الماضي.

تشير آخر تقديرات للبنك المركزي التونسي (أبريل 2020) إلى مراجعة التوقعات السابقة للتضخم نحو الارتفاع وذلك على ضوء التطورات الأخيرة للاقتصاد العالمي والتونسي، والمرتبطة أساساً بانتشار جائحة فيروس كورونا وفرض الحكومات لقيود غير مسبقة على التنقل (إغلاق الحدود، إلزام التباعد الاجتماعي وإيقاف الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية) والهبوط في الأسعار العالمية للنفط. شكلت هذه الأزمة صدمة مزدوجة (صدمة طلب وعرض) على تطور الأسعار عند الاستهلاك. بحسب التوقعات، يُنتظر أن تكون صدمة الطلب مؤقتة تتلاشى آثارها مع الرفع التدريجي للقيود. بالمقابل، من المتوقع أن تستمر صدمة العرض لمدة أطول بسبب زيادة الصعوبات المالية للشركات والمصانع وتواصل الاضطرابات في نسق التزويد والتزويد بالإضافة إلى أثر الصعوبات المالية التي تواجه الدولة ومن ثم ضعف الحيز المالي المتاح لديها لتخفيف الضغوط التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة المحلية.

نتيجة لذلك، من المتوقع أن تتواصل الضغوط على أسعار المستهلكين، ومن ثم من المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 5.6 بالمائة خلال عام 2020، و5.4 في المائة خلال عام 2021.

بالنسبة **للمغرب**، تعتبر المستويات المتدنية لسعر النفط والضغوط التضخمية المنخفضة نتيجة لضعف الطلب في ظل تبعات جائحة كوفيد-19 من أبرز العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على تطورات الأسعار المحلية. وتبقى كذلك عوامل الطلب والعرض الخاص بالمنتجات الغذائية

66 البنك المركزي الأردني، (2020) الأردن. "صندوق النقد العربي- استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

67 مصرف لبنان، (2020). "صندوق النقد العربي- استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

64 البنك المركزي التونسي، تونس، (2020). "صندوق النقد العربي- استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

65 المنووية السامية للتخطيط (2020). المغرب، مايو.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.5 في المائة خلال عام 2020. وفيما يخص عام 2021، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 بالمائة.

في **فلسطين**، تشير توقعات سلطة النقد الفلسطينية إلى تأثير الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالتطورات في أسعار السلع الأولية (لا سيما الوقود والغذاء) لدى الشركاء التجاريين. وبلاستناد إلى مؤشر تكلفة الواردات، ومؤشر أسعار الغذاء العالمي، ومؤشر فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. يتوقع تباطؤ أسعار المستهلك في عام 2020 إلى 0.5 في المائة مقارنة مع 1.6 في المائة في عام 2019. وفي عام 2021، يتوقع نمو الأسعار بنحو 1.0 في المائة.

في **جيبوتي**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2020 حوالي 2.0 في المائة. أما بالنسبة لعام 2021، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 بالمائة.

في **الصومال**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.5 في المائة خلال عام 2020. فيما يتعلق بعام 2021 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.9 في المائة.

في **القمر**، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.0 في المائة خلال عام 2020. بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة خلال عام 2021.

في **السودان**، ساهمت عدة عوامل في زيادة الضغوط التضخمية خلال عام 2020 من أهمها التراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وما نتج عنه من ارتفاع قياسي في أسعار الواردات إلى جانب تعطل سلاسل التوريد والنقص المستمر في الوقود والخيز، وانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة هجوم الجراد الصحراوي.

كما واصل معدل التضخم ارتفاعه بفعل التضخم المدفوع بعنصر جذب الطلب نتيجة لاستمرار التمويل النقدي لعجز الموازنة. كمحصلة لهذه العوامل ارتفع التضخم إلى 98 في المائة على أساس سنوي خلال شهر أبريل من عام 2020.

فيما يخص التوقعات لعامي 2020 و2021، يتوقع أن يبلغ التضخم حوالي 78.0 بالمائة في عام 2020، ونحو 40 في المائة خلال عام 2021.

في **موريتانيا**، بلغ معدل التضخم خلال يونيو 2020 حوالي 2.9 في المائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2019⁽⁶⁸⁾. جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، والتبغ، والصحة، والملابس، والنقل، والترفيه والثقافة، والتعليم، والمطاعم، والسكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات.

68 المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2020). "المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك"، يونيو.

شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2020 و2021
اتجاهات تطور الأسعار المحلية

بفعل ارتفاع التضخم لاسيما في مجموعتي الدول العربية المستوردة للنفط والدول العربية المصدرة للنفط الأخرى في عام 2020

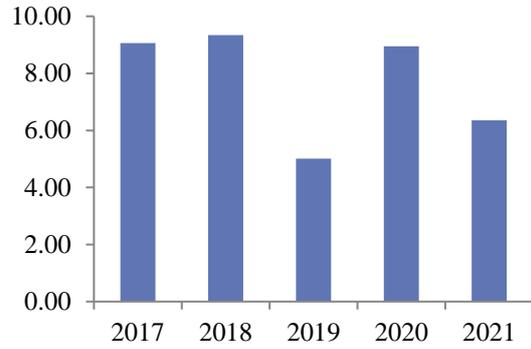
معدل التضخم في مجموعات الدول العربية (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

من المتوقع ارتفاع الضغوط التضخمية في الدول العربية خلال عام 2020 وانحسارها في عام 2021

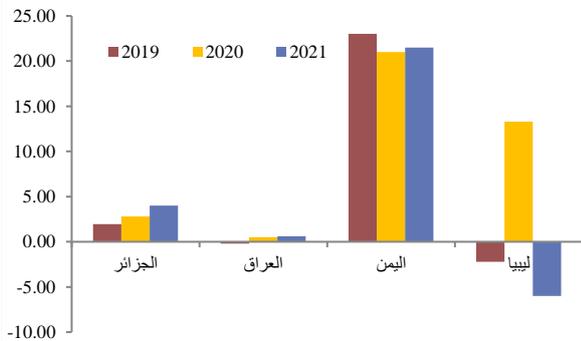
معدل التضخم في الدول العربية (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

فيما يتوقع ارتفاع أكبر للتضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في عام 2020

معدل التضخم: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

من المتوقع ارتفاع التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة في عام 2020

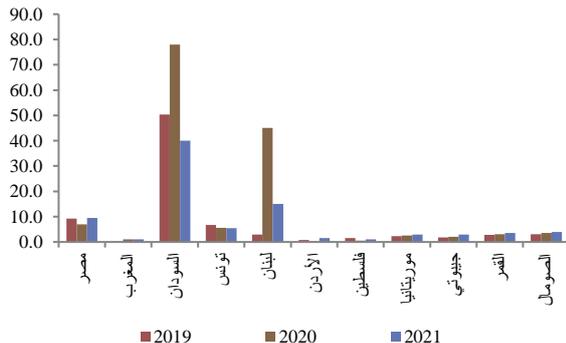
معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

بفعل الارتفاع الملموس لمعدل التضخم في كل من السودان ولبنان

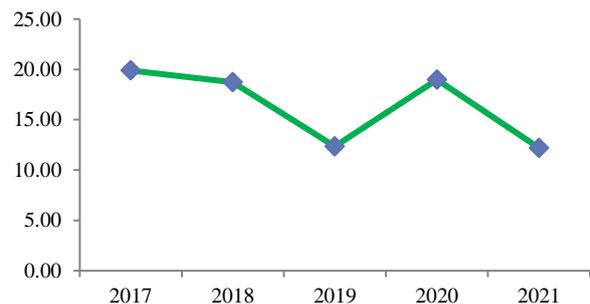
معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط فرادي (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في المقابل من المتوقع ارتفاع كبير للتضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط في عام 2020

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط كمجموعة (في المائة)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثالثاً: الملاحق الإحصائية

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2017-2021)

معدل النمو بالأسعار الثابتة					
*2021	*2020	2019	2018	2017	
2.7	-4.6	0.3	2.7	-0.7	السعودية
2.4	-3.6	1.3	1.7	0.5	الإمارات
2.5	-2.0	-0.2	1.4	1.6	قطر
1.6	-4.4	0.4	1.3	-3.5	الكويت
1.8	-3.8	0.5	2.4	-0.8	عمان
1.9	-4.1	1.8	1.8	4.3	البحرين
2.4	-4.0	0.6	1.3	-0.3	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2.3	-6.1	0.8	7.0	3.0	الجزائر
2.2	-6.6	3.9	-1.0	-3.8	العراق
2.9	-4.5	2.1	-3.6	-11.6	اليمن
20.9	-27.5	9.9	7.4	55.0	ليبيا
3.4	-7.5	2.8	2.0	4.6	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.6	-4.7	1.0	1.8	0.8	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾
3.5	2.0	5.6	5.3	4.2	مصر
2.4	-5.2	2.4	3.0	4.2	المغرب
1.7	-6.4	-2.5	-4.3	4.7	السودان
3.0	-4.3	1.0	2.5	1.8	تونس
-2.4	-12.0	-6.5	1.9	0.6	لبنان
4.0	-5.2	0.9	0.9	3.1	فلسطين
3.6	-3.4	2.0	1.9	2.1	الأردن
2.0	-1.5	5.9	2.9	3.5	موريتانيا
5.6	-0.8	7.5	4.3	4.1	جيبوتي
2.9	-1.7	1.9	2.7	2.7	القمر
2.6	-2.0	0.6	2.9	3.7	الدول العربية المستوردة للنفط
2.6	-4.0	1.5	2.5	1.4	إجمالي الدول العربية⁽¹⁾

* متوقع.

(1) باستثناء سورية.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2021 - 2017)

معدل التضخم (%)					
*2021	*2020	2019	2018	2017	
2.00	3.00	-1.20	2.50	-0.80	السعودية
1.90	-0.50	-1.93	3.10	2.00	الإمارات
0.60	-1.60	-0.72	0.33	0.50	قطر
2.10	1.40	1.06	0.62	1.60	الكويت
2.10	-0.50	0.14	0.90	1.60	عمان
2.10	-0.80	1.00	2.10	1.40	البحرين
1.89	0.49	-1.02	2.24	0.42	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.00	2.80	1.95	4.27	5.60	الجزائر
0.60	0.50	-0.21	0.40	0.20	العراق
21.50	21.00	23.00	25.00	18.00	اليمن
-6.00	13.30	-2.20	13.60	28.50	ليبيا
3.54	3.77	2.67	4.64	4.98	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.33	1.36	-0.04	2.87	1.62	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
9.50	7.00	9.20	14.40	29.50	مصر
1.00	1.00	0.20	1.60	0.70	المغرب
40.00	78.00	50.40	72.90	32.40	السودان
5.40	5.60	6.70	7.30	5.30	تونس
15.00	45.00	2.90	6.07	4.48	لبنان
1.60	0.20	0.80	4.50	3.30	الأردن
1.00	0.50	1.60	-0.20	0.20	فلسطين
2.90	2.50	2.30	3.10	2.60	موريتانيا
2.90	2.00	1.80	1.90	2.00	جيبوتي
3.90	3.50	3.00	2.70	2.90	الصومال
3.50	3.00	2.80	2.50	2.10	القمر
12.20	18.98	12.35	18.74	19.89	الدول العربية المستوردة للنفط
6.24	8.39	4.92	9.18	8.91	إجمالي الدول العربية (1)

* متوقع.

(1) باستثناء سورية.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الناشرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2821، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: +971 2 6171552
فاكس: +971 2 6326454
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ac
Website: <http://www.amf.org.ac>